جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في الميدان:العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر؛ دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1989–2019)

من إعداد الطالبتين: مكاحلية دنيا، هلالي الحاجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2022/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/بلعمودي طاهر محمد.....(أستاذ محاضر أ ،جامعة ورقلة) .....رئيسا

د/ هتهات السعيد .....(أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة).....مشرفا

د/ بلحبيب طه.....(أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في الميدان:العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر؛ دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1989–2019)

من إعداد الطالبتين: مكاحلية دنيا، هلالي الحاجة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/..... (أستاذ،جامعة ورقلة) .....رئيسا

د/ هتهات السعيد ..... (أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة) .....مشرفا

د..... (أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع الى اعز ما املك في هذا الوجود إلى من علمتني وانجبتني وسهرت وتعبت لراحتي التي فرحت لفرحي وحزنت لحزني ، إلى

أمي.. أمي.. أمي

الى من انار لي درب الحياة وكان السبب الى وصولي الى ما وصلت اليه

، إلى من ضحى وكافح لأجلي إلى من علمني أن الصبر في الحياة سبيل الظفر بالأشياء الى من ذرعا فيا

من اخلاق الحسنة الى ابي

إلى منبع قوتي إخوتي

إلى أفراد أسرتي من الأصغر إلى الأكبر

إلى كل الأصدقاء في التخصص

الى كل من يعرفني

الى كل من علمني ان العلم سلاح والاخلاق ذخيرة

هلالي الحاجة

إهداء

أحمد الله وأشكره شكرا يليق بجلاله، سهل لي الصعاب ووفقني وألهمني القدرة لإنجاز هذا العمل الذي أهديه إلى من أحاطتني بعطفها وغمرتني بحبها الفياض وعلمتني أبجديات الحياة، إلى من سهرت الليالي من أجلي وسقتني بالحب والحنان، إلى أعظم جوهرة سلمتها إلى أنامل الرحمان، التي غمرتني بدعواتها وأنارت حياتي وكانت معي في كل خطوة من خطواتي، إلى رمز العطف والحنان إليك حبيبتي وأغلى ما أملك في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرك.

إلى من ثبت القلم في أصابعي وأشعل في دربي شموع الفرح، إلى من كان السد القوي في السراء والضراء

إلى من كان رمز الصمود والعطاء

إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق، أبي حبيبي حفظك الله وأطال عمرك

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل قريب وبعيد من وقف إلى جانبي ولو بكلمة طيبة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي

مكاحلية دنيا

شكر وعرفان

" اللهم علمنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما"

نشكر الله عز وجل الإعانته لنا في إتمام هذا العمل حمدا يليق بجلاله عرفانا للفضل الجميل الشكر للجزيل. الى من قيل " من علمني حرفا صرت له عبدا "

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ المشرف مهنهان السعيد. الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته وكان سندا لنا خلال فترة البحث.

الى جميع أساتذة كلية علوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير بجامعة ورقلة

كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخير وقتهم وجهدهم لقراءتها

ولا يفوتني ان اشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل

الى كل هؤلاء كلمة الشكر وعرفان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1989-2019 ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLلمعالجة البيانات الاحصائية حيث يتضمن النموذج النفقات العامة كمتغير تابع واسعار النفط كمتغير مستقل .

خلصت الدراسة الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغييرات اي وجود علاقة توازنية تكاملية في الاجل الطويل ما بين النفقات واسعار النفط و حيث تستقر السلسلتين عند الفروقات من الدرجة الأولى أي انهما متكاملتين من الدرجة الأولى .

الكلمات المفتاحية:

نفقات عامة، أسعار النفط، ARDL، علاقة توازنية.

Summary:

This study aimed to test the impact of oil prices on public expenditures in Algeria during the period 1989-2019.

The study concluded that there is no co-integration between the variables, i.e. the existence of an integrative equilibrium relationship in the long term between expenditures and oil prices, and where the two series settle at the differences of the first degree, that is, they are complementary of the first degree.

key words:

Overheads, oil prices, ARDL, equilibrium relationship.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الاهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة.....	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الملاحق.....	VI
قائمة الإختصارات و الرموز	VII
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول أسعار النفط و النفقات العامة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة لأسعار النفط و النفقات العامة	3
المطلب الاول: ماهية اسعار النفط.....	3
المطلب الثاني :ماهية النفقات العامة	8
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية لنفقات العامة	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	20
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	23
المطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.....	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: نمذجة اثر أسعار النفط على النفقات العامة في الاجلين الطويل والقصير باستخدام منهجية ARDL	
تمهيد	30
المبحث الأول: تحليل تطور متغير النفقات العامة في الجزائر (1989-2019).....	31
المطلب الاول :تطور متغير النفقات العامة في الجزائر خلال (1989-2019).....	31
المطلب الثاني :تطور اسعار النفط في الجزائر خلال (1989-2019).....	33

المطلب الثالث: تقديم لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(2001) ..	36
المبحث الثاني: قياس اثر اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر باستخدام ARDLخلال الفترة (1989-2019)	36
المطلب الاول: دراسة إحصائية وصفية لأسعار النفط والنفقات العامة في الجزائر.....	37
المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية لسلسلتين الزمنيتين لإنفاق العام واسعار النفط.....	39
المطلب الثالث : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLللنفقات العامه في الجزائر واختبار علاقة التكامل المشترك ما بين اسعار النفط والانفاق العام للجزائر	48
الخلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	61
قائمة الملاحق	66

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يبين المقارنة بين الدارسات العربية	24
2-1	يبين المقارنة بين الدارسات الأجنبية	26
1-2	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1989- 2019)	31
2-2	تطور أسعار النفط في الجزائر(1989- 2019)	34
3-2	المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة (النفقات العامة – أسعار النفط)	37
4-2	معاملات الارتباط بين متغيرتي الدراسة	38
5-2	النموذج بوجود معامل الاتجاه العام و القاطع للسلسلة الزمنية ل الانفاق العام	40
6-2	نتائج تقدير النموذج بوجود معامل اتجاه عام والقاطع لسلسلة الفروقات الدرجة الاولىD(DEP)	41
7-2	تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع للسلسلة الزمنية لسعر النفط.	42
8-2	تقدير النموذج بوجود القاطع للسلسلة الزمنية لأسعار النفط	43
9-2	نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع الفروقات من الدرجة الاولى D(PP) السلسلة الزمنية لأسعار النفط	44
10-2	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية D(PP)بوجود القاطع	45
11-2	اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية D(PP) بدون القاطع وبدون اتجاه العام للسلسلة الزمنية لأسعار النفط	46
12-2	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLللنفقات العامة في الجزائر	47
13-2	أفضل صيغ ARDL مقدرة للعلاقة المدروسة	48
14-2	نتائج اختبار Breusch -Godfrey للارتباط الذاتي	50
15-2	نتائج اختبار Arch	51
16-2	اختبار الحدودbound tes	53
17-2	تقدير العلاقة في الأجل الطوي	54
18-2	تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الاجل القصير	55

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحنى تطور النفقات العامة في الجزائر(1989- 2019)	32
2	منحنى تطور اسعار النفط في الجزائر(1989-1990)	34
3	التمثيل النقطي لسعر النفط	39
4	نتائج اختبارJarque-Bera	52

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989 - 2019)	66
02	تطور اسعار النفط خلال الفترة (1989 - 2019)	66
03	مؤشرات الاحصائية الوصفية	67
04	نتائج اختبار ADF بوجود القاطع لسلسلة الزمنية لانفاق العام	67
05	نتائج اختبارADfبدون القاطع وبدون اتجاه العام لسلسلة الزمنية لنفقات العامة	68
06	نتائج اختبار بعد اجراء الفرق الاول في حالة وجود القاطع لسلسلة الزمنية للنفقات العامة	69
07	نتائج اختبار بعد اجراء الفرق الاول في حالة بدون القاطع وبدون اتجاه العام لسلسلة الزمنية لنفقات العامة	70
08	نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة	71

قائمة الاختصارات و الرموز :

المختصرات	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
PP	Prix du pétrole	سعر النفط
DEP	Publiques dépenses	حجم الانفاق العام
ARDL	AutoRegressie Distributed Lag	نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
ADF	Augmented Dickey-Fuller	اختباريكي فولر المطور
PP	Phillips et Perron	اختبار فليبس و بيرون

مقدمة

يحتل النفط مكانه هامة ضمن الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للعالم، نظرا لما يتميز به من مزايا عديدة ومهمة لا تتوفر في غيره من المصادر الطاقوية الاخرى، والتي جعلت منه موردا استراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه في الوقت المعاصر، في ظل التوزيع الغير متوازن لتواجد النفط في انحاء العالم، يتم تبادل هذه السلعة عبر سوق عالمية للنفط تتميز بالتنافس الشديد والتضارب في المصالح الاقتصادية بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط تسعى لتحقيق اعلى العوائد النفطية من خلال رفع اسعار النفط ودول صناعيه مستهلكه تعتمد على النفط نشاطها الصناعي تهدف للحصول على اوفر الكميات من النفط بأسعار منخفضة، هذا ما جعل اسعار النفط عرضه للتقلبات المستمرة والضغوطات التي تمارس عليها من طرف منظمه الدول المصدرة للنفط من جهة وكارتن انستي من جهة اخرى.

تزخر الجزائر بثروة عظيم لا يستهان بها لها وزن مهم بين مجموعة الدول المصدرة للنفط، وهذا ما جعلها تعتمد على هذا المورد كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، حيث يسيطر النفط على هيكل الصادرات الإجمالية للدولة خاصه منذ بداية الألفية الثالثة التي تراوحت فيها نسبة النفط من اجمالي الصادرات بين 95.25 ٪ ،98.40 ٪، وفي ظل الضعف المسجل في القطاعات غير النفطية الاخرى فان الجزائر ظلت تعتمد على هذه العائدات بالدرجة الاولى في رسم خططها التنموية.

ان عوائد قطاع النفط ومساهمتها بشكل كبير في تطور اداء الاقتصاد الوطني، جعل استقرار وتوازن الميزانية العامة في الجزائر مرهون اولا بالجباية البترولية، وبما ان هذه الأخيرة هي الممول الرسمي للإيرادات للميزانية العامة فان ذلك جعل مستويات الانفاق العام تتأثر هي الاخرى بحجم الايرادات العامة سلبا وايجابا تبعا لتقلبات الجباية البترولية.

وفي ظل هذا الوضع فان فاعلية واستقرار السياسة المالية في الجزائر يتوقف بالدرجة الاولى على تقلبات اسعار النفط، حيث لعبت السياسة المالية في الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الانفاق العام على وجه التحديد دور البارزا في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1989- 2019 كان فيها سعر النفط هو الموجه الاساسي لعدة قرارات اقتصادية بالغة الأهمية، مطلع الالفينات حقيقة الجزائر ارادات مالية ضخمة بسبب ارتفاع القياسي في اسعار النفط ادى الى تبني سياسة توسيعية من خلال تجديد برامج الانعاش الاقتصادي، هذه الزيادة التي صعب الغائها حينما حدث الانهيار المفاجئ اسعار النفط في سنه 2014 وظهر ان الطفرة التي كانت تشهدها اسعار النفط لم تكن الا حالة مؤقتة، مما استدعى في نهاية المطاف الى انتهاج سياسة ارفاقية تمثلت في تخفيض حجم النفقات العمومية لمعالجة الوضع.

ثانيا: الاشكالية

تسعى هذه الدراسة الى اختبار أثر أسعار النفط و تقلباته على النفقات العامة وعليه الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي: **ما تأثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر؛ خلال الفترة (2019/1989)؟**

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الانفاق العام وأسعار النفط في الجزائر في الأجل القصير؟؛
- ✓ هل توجد دلالة احصائية بين الانفاق العام وأسعار النفط في الجزائر؟؛
- ✓ هل توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الانفاق العام و أسعار النفط في الجزائر؟.

ثالثاً: الفرضيات

على ضوء ما تم طرحه من الأسئلة حول موضوع الدراسة وسعيا لتحقيق اهدافها المرجوة، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التى يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- ✓ العلاقة بين أسعار النفط و النفقات العامة في الأجل القصير علاقة طردية؛
- ✓ توجد دلالة احصائية بين النفقات العامة و أسعار النفط في الجزائر؛
- ✓ توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين النفقات العامة و أسعار النفط في الجزائر.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

يمكن ذكر مجموعة من الأسباب جعلتنا نختار موضوع الدراسة الحالية و التي منها:

- أداة الدراسة تندرج في اطار التخصص؛
- الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته لان الجزائر دولة ريعية؛
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و الحديثة نسبيا، والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط؛
- ان الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من قطاع النفط، و ان تقلباته تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات خاصة القطاع الحكومي؛
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية .

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الطاقة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و المكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.

الأثر الكبير الذي تمارسه تقلبات أسعار النفط على تحديد اتجاه الانفاق العام.

اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاديا على العائدات النفطية، وبالتالي الدراسة التحليلية لهذا السوق مهمة للأقتصاد الوطني.

سادساً: أهداف الدراسة

ان الغرض من تناولنا هذا الموضوع ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط؛
- ابراز أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1989-2019 ؛
- التنبيه الى صعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة الجزائرية خاصة مع ازديادها و تطورها .

سابعاً: حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في إطارها المكاني على الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الإطار الزماني فامتدت فترة الدراسة من 1989 الى 2019.

ثامناً: مرجعية الدراسة

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة المراجع و المصادر، ذلك من خلال الكتب و المقالات و البحوث الجامعية العربية و الاجنبية في مجال الاقتصاد الكلي، و التي تدخل ضمن الاقتصاد القياسي و هذا جانب النظري و أما الجانب التطبيقي لقد اعتمدنا على دراسة القياسية فإضافة الى الكتب و المقالات و الدروس المرئية المتاحة على الانترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرين الدراسة.

تاسعاً :المنهج المتبع

لقد اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدم فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية وطرق تقدير معلمات نماذجها الى جانب استخدام أدوات للدراسة تمثلت في:

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Excel وEview.

عاشراً :صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعرقل الباحث للوصول الى الأهداف المرجوة من دراسته أما نحن فقد تعرضنا لعدة صعوبات نذكر منها:

1) التضارب في الاحصائيات الموجود عبر مختلف الهيئات الرسمية المعتمدة مما سبب لنا صعوبة في الاختيار بين المصادر.

2) ندرة المراجع التي تتناول العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و سياسة الانفاق العام.

حادي عشر: هيكل الدراسة

لغرض تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الدراسة ارتأينا تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي: تناولنا في الفصل الاول الاطار النظري لتقلبات اسعار النفط والنفقات العامة قمنا بتقسيمه الى مبحثين فتطرقنا في اوله المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و أنواعه وكذلك محدادت تسعير النفط في الأسواق العالمية بالاضافة مفهوم النفقات العامة و تقسيماتها وكذلك تبويبها بالاظافة الى تزايها و اثارها الاقتصادية، و في المبحث الثاني فتطرقنا الى الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية حول اسعار النفط و الإنفاق العام

تمهيد:

شكل اكتشاف النفط في أواخر القرن 19 تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم، حيث تحول النفط تدريجيا الى سلعة استراتجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة و بديلا عنه، وهذا ما جعل الدول و الشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة على إنتاج و تسويق هذه المادة الحيوية، التى أصبحت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بمثابة عصب الصناعة العالمية.

عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات و التغيرات منذ الاكتشاف الى يومنا هذا، سواءا من حيث الاكتشافات الجديدة و الانتاج أو من حيث الاستخدام و الاستهلاك، كما تأرجحت هذه السوق بين وضعيات مختلفة من احتكار الى تنافس و هذا ما اثر بطبيعة الحال على أسعار النفط و جعلها تشهد العديد من التقلبات.

و الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تعاني من الاختلال في هيكل صادراتها. حيث أن صادرات الجزائر تعتبر نفطية بدرجة كبيرة أين يلعب قطاع المحروقات دورا مهم في بناء و ارسال قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة و ان الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية بشكل كبير ترتب عنه أثار عديدة خاصة على الميزانية العامة للدولة التى يبقى تطورها مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، و هذه الاخيرة التي كان لها اثر على الايرادات العمومية (الجباية البترولية) و مدى توفر النقد الأجني، كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، و أصبح الاقتصاد الوطني مرتبط بمورد واحد ناضب و غير مستقر في الأسواق الدولية، فالاعتماد الكامل على منتج واحد خاصة النفط يعد من اكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على اغلب القطاعات الاقتصادية و خاصة القطاع الحكومي .

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: الاطار النظري لأسعار النفط و النفقات العام.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة لأسعار النفط و النفقات العامة

يعتبر تسعير النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل و إحاطة بالغموض فهناك اعتبارات عديدة تلعب دور هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، وقبل الدخول في أساليب تسعير سيتم أولا تعريف سعر النفط و انواعه في السوق النفطية والأطراف الفاعة فيها.

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة. وعليه سوف يتم دراسة الإنفاق العام من خلال تعريف النفقات العامة، خصائصها، أسباب زيادتها، الأثار الإقتصادية التي تخلفها و مختلف التقسيمات.

المطلب الأول: ماهية أسعار النفط

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط و أنواعه

السعر النفطي يختلف عن اسعار السلع الاخرى وهذا ما جعله يأخذ انواع مختلفة وذلك وفقا لجملة من المعايير المعتمد عليها في تصنيفه.

أولا: مفهوم سعر النفط

قبل الخوض في سعر النفط لابد التطرق الى شرح مفهوم" النفط "

- الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية "petroleum " التي تنقسم الى قسمين" petr "وتعني الصخر. "oleum "التي تعني "زيت الصخر".[1]

- او هو سائل اسود لزج يتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون اما الهيدروجين فغاز واما الكربون فمادة صلبة توجد بكثرة في الصور الفحم او الجرانيت المستعمل في اقلام الرصاص وباتجاه هاذين العنصرين بنسب معينة مع ذرات عناصر اخرى يتكون البترول او الزيت الخام .[2]

- اما السعر فهو عبارة عن قيمة الشي معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشي او قد لا يتعادل معها، اي قد يكون السعر اقل او اكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج.[3]

---

[1] بوعوينه مولود،"**العلاقة بين السعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009، صفحة3.

[2] خالد امين عبد الله،" **محاسبه النفط** "، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، 2020، صفحة13.

[3] بوجمعة قويدري قويشيح،"**انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، 2009، صفحة59.

ومن خلال هذه التعريفات فان سعر النفطي يعني قيمة المادة او السلعة النفطية معبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة ومكان معلوم وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية ،سياسية ومناخية...الخ وكذلك طبيعية السوق السائدة حينها.

مع العلم ان العلاقة بين سعر النفط وقيمته هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتدخل العديد من العوامل الاساسية أو الثانوية والمرتبطة اساسا بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها انتاجيا واستهلاكا وظروف استغلال هذه السلعة الاستراتيجية. [1]

ثانيا: أنواع سعر النفط

السلعة النفطية اسعار عديدة في السوق النفطية ومن اكثر الانواع شيوعا واستخداما نميز ما يلي:

أولا: السعر

هو السعر الذي يتم اعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الاسعار الاول مرة في الو.م.أ عام 1880 اين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات انتاج النفط، وقد كان ستاندر دوايل لنيوجرسي يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدولة التي تنتمي اليها، ويتميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب،كما ان الدول المنتجة لم تكن لها اي دور يذكر في تحديده،وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الارباح.[2]

ثانيا: السعر السوقي(الحقيقي)

هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات او الخصم النقدي او التسهيلات المتنوعة والتي يتفق عليها بين الاطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع والشراء (نسبة مئوية تخصم من السعر المعلن او تسهيلات الدفع).[3]

ثالثا: السعر الفوري

يعرف على انه سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا او فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة النفطية المتبادل، بين الاطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.[4]

1نبيل بوفلح، " **دور الصندوق السياسي في تمويل الاقتصاديات الدول النفطية**"،اطروح الدكتورة في علوم التسيير، جامعة، الجزائر 3، 2001، صفحة2.

2نواف الرومي، "**منظمة الاوبك واسعار النفط العربي الخام** "، دار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلام، ليبيا، 2000 ،صفحة29.

3رحمان امل، **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة**، اطروح الدكتورة علوم الاقتصادية، جامعه قصدي مرباح، ورقلة، 2013، صفحة23.

4محمد احمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ص 8.

رابعا: سعر التحويل

هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف الى جعل الضرائب على ارباح الشريكات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى ،ويمكن ان يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط الى آخر ضمن نفس الشركة الام ،وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب ايراداتها النقدية من النفط.[1]

خامسا: سعر الكلفة لضريبية

هو السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل و الريع بصورة اساسية العائدة للدول المانحة لاتفاقيات الثروة النفطية.[2]

حيث يساوي:[3]

سعر الكلفة الضريبة =كلفة الانتاج+عائد الحكومة .

عائد الحكومة =الريع+الضريبة.

سادسا: سعر الاشارة

ظهر هذا النوع من الاسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، اي انه سعر توسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.[4]

الفرع الثاني: محددات تسعير النفط في الاسواق العالمية و العوامل المؤثرة فيها

اولا: محددات تسعير النفط في الاسواق العالمية

في هذا الفرع سنتطرق الى مفهومي الطلب و العرض على النفط و نبرز أهم محدداتهم .

مفهوم الطلب على النفط: هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي أو النوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع أو سد الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية.[5]

---

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **"اقتصاديات الموارد الطبيعية"**، بغداد، 1992،صفحة320.

2بوجمعه قويدر قويشيح، مرجع سابق،صفحة63.

3النواتي الرومي ، مرجع سابق ، صفحة 23.

4 مرجع السابق،صفحة 22.

5محمد احمد الدوري، مرجع سابق ، صفحة 17.

محددات الطلب النفطي في السوق النفطية :

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها :

- **النمو الاقتصادي العالمي**:يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباط وثيقا بالطلب النفطي و هو أحد العوامل المؤثرة فيه و العلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي و خاصة في ظل التقدم الصناعي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى ،كما ان انخفاض سعر النفط و العكس صحيح، فإذا كانت أي دولة ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدولة الصناعية فإن هذا يدفعها الى زيادة استهلاكها من النفط.[1]

- **الاستقرار السياسي في العالم**:يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الامدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للحصول على كميات معينة بأي سعر تخويا من نقص في الامدادات في الوقت الحالي .

- **المناخ**: يعتبر من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط و هذا التأثير الناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة، فعادة ما كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء و يقل في الصيف، لكن الأن أصبح المناخ قد لا يؤثر كثيرا على الطلب العالمي على النفط لأنه بدأ يحل محله الغاز الطبيعي .

- **النمو السكاني**: هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك الى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد يكون مهما و قد لا يكون مهما و هذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى و من اهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون تأثيره كبير في حالة ما اذا كان النمو الاقتصادي عالي و يكون تأثيره محدود إذا انخفض الدخل القومي العام و كذلك للفرد.[2]

- **أسعار السلع البديلة**: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة ايجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط و بالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع

1جمعة، رضوان،" **تطور اسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970 – 2014)** "، رساله ماجستير غير منشورة،كليه العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، 2006 ، صفحة 35.

2شيماء ثامر، منى بوسكرة، "**اثر تقلبات اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر دراسة تحليليه للفترة ما بين (2001– 2016)** "، مذكره ماستر، علوم اقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، صفحة 14.

بارتفاع تكاليف انتاجها و تطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية وأساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و انتاجها و استعمالها، اضافة الى صعوبة تقلصها كل هذه الاسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.[1]

- **مفهوم العرض النفطي**: هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المركز عند سعر محدد و خلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق.[2]

- محددات العرض النفطي في الاسواق النفطية: يأثر العرض النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعة عوامل منها:[3]

- **الاحتياطات والطاقة الانتاجية**: تعتبر عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياجات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد ان هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق رفع انتاجية الأبار القديمة أو عن طريق حفر ابار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الانتاجية.

- **السعر**: له دورا هاما في المقادير المعروفة من اي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات فضلا عن المدى الزمني .

- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الانتاج**: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط .

- **المصادر البديلة للنفط واسعارها**: تلعب دورا هاما في العرض النفطي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج اصلا عن انخفاض لأسعار السلع البديلة .

- **الحروب والأحداث السياسية**: كانت و مازالت الأحداث السياسية احد العوامل المؤثرة في العرض النفطي، فخلال الحروب و ازمات سياسية كبيرة خاصة في المناطق الانتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الازمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 و 1980، ومع بداية الألفية اصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و افغانستان و ملف ايران النووي و غيرها من القضايا.

1صباح نعوش، "**الى اين اسعار النفط**"، مجلة اخبار النفط والصناعة ، الامارات العربية المتحدة ،اكتوبر،2000.

2بوجمعه قويدري قويشيح، مرجع سابق صفحة 97.

3حسين عبد الله ، " **مستقبل النفط العربي مركز الدراسات الوحدة العربية** "،الطبعة 1 ،بيروت ،2006 صفحة 247.

الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية :

وتتمثل في:

أولا: منظمة الأوبك

هي منظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، و التي تم إنشاؤها بناء على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10 – 14 سبتمبر 1960 وهي تنظيم.[1]

احتكار النتج مشابه للكارحل الاحتكاري الذي كان سيطر على النفط قبل هذا التاريخ (الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع)، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك و التي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام هي مزيج صحاري الجزائر 44، خام ميناس الأندونيسي 31، و أستيوموس المكسيكي 33، وأصبحت في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائر، نفط البصرة الخفيف العراقي 36، السدرة الليبي 37، موربان الإماراتي 39 ،قطر البحري 40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي، بوني الخفيف النيجري و ميناس الأندونسي، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API لها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر ب 1.77.[2]

وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة، ويتم إحتسابها على أساسها المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلية فيها حسب نسبتها في الإنتاج و الصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

ثانيا: الشركات النفطية العالمية الكبرى

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعات النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التى تتحكم في جانب كبير من الانتاج و النقل و التوزيع و التكرير ،ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التى تشرف على الصناعات النفطية في دولها و دول أخرى إلا أن هذه الشركات مازلت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعات النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا و هولندا، و تملك أكثرمن 70 من صناعة التكرير العالمية و أكثر من 50 من ناقلات النفط في العالم.[3]

المطلب الثاني: ماهية نفقات العامة

1محمد أزهر السماك،"**اقتصاديات النفط**"،الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة و النشر،1981،ص146.

[2]عبد الفتاح دندي، " **تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**"، مجلة النفط و التغون العربي، المجلد 34،العدد125،2008،ص28.

[3]حسن سيد أبو العينين،"**الموارد الاقتصادية**"،دار الثقافة الجامعة للطبع و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1979، ص331.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة و قواعدها

أولا: مفهوم النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بانها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد به تحقيق منفعة عامة.

أ –التعريف القانوني: النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد وتجاز في الموازنة، وهذا التعريف بين لنا جانبا واحد من الجوانب النفقة العمومية وهو جانب ظهورها في الموازنة العمومية.[1]

ب– التعريف الاقتصادي :تمثل النفقات العامة مبلغ من المال نقدي كان اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة ،ويعتمد من طرف السلطة التشريعية ،تهدف الدولة من ورائها الى تحقيق المنفعة العامة.[2]

ثانيا: خصائص المنفعة العامة :

تتمثل خصائص المنفعة العامة فيما يلي:

1– مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمه من سلع وخدمات ويعد انفاق المبالغ النقدية الاسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد واقساط الدين العام. وقديما كانت الدولة وبما تملكه من سلطة تحصل على احتياجاتها قسرا وبدون مقابل ،او الاستلاء الجبري وغيرها من الاساليب غير النقدية ،ولاكن التكور الاجتماعي وانتشار المبادئ الديمقراطية قلل من هذه الظاهرة.

2– النفقة العامة تصدر عن الدولة او إحدى هيئاتها:

يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة ان يكون الامر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر اساسي في تحديد ما اذا كانت هذه النفعة عامة او خاصة ،وعلى ذاك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي الو خاص، لاتعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، ومثال ذلك اذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع به الدولة فان هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك لان الأموال التي قام بإنفاقها تعد امولا خاصة وليس عامة بالرغم من عمومية الهدف ،ومن ثم يعد من قبيل الانفاق الخاص.[3]

ومن المتفق عليه ان كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام، وذلك بموجب سيادتها وسلطاتها الآمرة تعد نفقات عامة.

3– النفقات العامة يقصد بها: تحقيق منفعة وتلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا، حيث ان تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي

[1] سوزي عدلي ناشد،"**الوجيز في المالية العامة** "، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000،ص27.

[2] مصطفى حسين سلمان، " **المالية العامة** "، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ، 1990،ص–ص310–3180

[3] حامد عبد المجيد دراز، **سعيد عبد العزيز عثمان**، " مبادئ المالية العامة "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002،ص277.

ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه والمجتمع .لذلك يختلف لمر تحديد الحاجات العامة وما يحقق اشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة ،وان الحاجات العامة يتطلب اشباعها تضامن جهود المجتمع بأسره وذلك اما لعدم امكانية تجزئة مثل هذه الخدمات (كالدفاع) وإما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها البعض رغم امكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة) الامر الذي يتطلب من الدولة ضرورة اشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام، و لاتعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الافراد،ففي هذا انحراف عن تحقيق اشباع الحاجات العامة ويعتبر اختلالا لمبدأ مساواة الجميع امام الأعباء العامة.[1]

ثالثا: قواعد النفقات العامة

هناك قواعد تحكم انفاق العام منها:

1- قاعدة المنفعة: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق اقصى منفعة ممكنة وذلك من اجل اشباع حاجات المجتمع المتعددة. بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق اهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين .

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد اولويات الانفاق العام وعلى الدولة ان توازن بين النافع لتحقيق اقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة ،بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار يوزع النفقات حسب احتياجات النواحي والاقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية ،وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد الى آخر وتختلف بالنسبة إلى الاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

2- قاعدة الاقتصاد: والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كأن من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة الى ان هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدف الضريبة مبررا للتهرب منها.

من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق اقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ومن الظاهر التبذير في كثير من الدول ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد ومحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها ولاهتمام بالمظاهر الخارجية ،وبذلك أن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق.[2]

[1] رفعت المحجوب ،"المالية العامة "، **مكتبة النهضة العربية**، القاهرة ،1990،ص42.

[2] محمد طاقة، هدى المغزاوي ،"**اقتصاديات المالية العامة** "، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010،ص-ص34-35.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة.

3- قاعدة الترخيص: ويعني ذلك ان اي مبلغ من الاموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع ،وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.[1]

الفرع الثالث :تقسيم النفقات العامة وتبويبها

اولا: تقسيمات النفقة العمومية

إن تطور دور الدولة وتقدم أوجه الإنفاق العمومي من جهة، مع تعدد أهدافه من جهة أخرى، استوجب هذا التعدد تصنيف النفقات العمومية إلى صنفين الأول :التقسيمات العلمية للنفقات العمومية المسندة إلى معايير اقتصادية .

والثاني التقسيمات المسندة إلى المعايير غير اقتصادية، وكنقطة مهمة يجيب الإشارة إليها ،أن هذه التقسيمات متداخلة مع بعضها البعض إلا أنها تمثل اهمية كبيرة في إطار طبيعة الإنفاق العمومي وآثاره وأغراضه.

1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العمومية

من حيث أثرها على الدخل: يتكون هذا التقسيم بدوره إلى نوعين من النفقات ،نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وأول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي الانجليزي (Bigou) .فالنفقات الحقيقية او الفعلية هي التى تقدمها الدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية .ومن أمثلة ذلك النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، نفقات تسيير المرافق العامة، وقد أطلق عليها بعض الكتب مثل:Loufenburger اسم النفقات المنشئة للخدمات ليتأكد انتظار الدولة من وراء هذه النفقات الحصول على منفعة مباشرة وخدمات لا غنى عنها، وهذا ما يفرق بين الإنفاق الاستثمار والإنفاق الجاري على الترتيب فالنوع الأول يشمل الإنفاق على الاستثمار أما النوع الثاني فيقصد به ضمان سير الإدارة ،أو تشغيل وحدة إنتاجية معينة.[2]

وكنوع ثاني من لهذا المعيار النفقات التحويلية أو الناقلة وهي تلك النفقات التى لا يترتب عليها حصول الدولة على رؤوس أموال وخدمات ،بل ترتكز على تحويل جزء من الداخل القومي من الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الاجتماعية صغيرة الدخل، وهي بذلك تمثل تحويل للقدرة الشرائية بين النفقات .

من حيث الطبيعة العلمية التى استدعت إلى الإنفاق: هذه التقسيمات بدورها متداخلة مع التقسيمات السابقة فهناك من تكون متصلة بتكوين رؤوس الأموال والتي تهدف إلى زيادة الإنفاق القومي ،اذن فهي منتجة، وهناك

[1] قابوش لبني، " **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قياسية خلال الفترة (1990- 2013)** "، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015، ص 96.

[2] عادل احمد حشيش ،"**اساسيات المالية العامة** " دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت، 1992، ص27

نفقات خاصة بعمليات ناقلة كرفع فوائد الديون أو الإعانات والمساهمات وكنوع آخر النفقات الخاصة بالعمليات المالية كالقروض التى تمنحها الدولة لبعض الهيئات العامة والخاصة بالإضافة إلى النفقات العسكرية والإدارية المخصصة لتسير الإدارات الحكومية .

وفقا لعلاقتها مع اقتصاد السوق: هي تلك النفقات التى تقوم بها الدولة مثل النفقات اللازمة للحفاظ على النظام العام والمتعلقة بالنفقات الإدارية للمشروع الخاص وهناك نفقات تكمل اقتصاد السوق تهدف إلى إشباع حاجات يشبعها كذلك النشاط الفردي كالإنفاق على الصحة والتعليم والإنفاق الموجه لنشاط الاقتصادي للأفراد، هذا التقسيم يمكننا من التعرف على اثر الإنفاق الذي تقوم به الدولة على النشاطات الاقتصادية الخاصة [1].

2- التقسيم غير اقتصادي:

ان التقسيمات المستندة إلى معايير اقتصادية لا تنفي وجود تقسيمات أخرى معاييرها غير اقتصادية ،وذلك بمراعاة بعض الاعتبارات الواقعية مثل: الاعتبارات الوظيفية والسياسية ،التى تتماشى مع الظروف الخاصة بكل دولة.

من حيث التقسيم الوظيفي: تقسيم النفقات حسب ما تؤديه من وظائف وهناك نفقات تقوم بها الدولة للقيام بالخدمات العامة لتزويد الاقتصاد القومي كالنقل مثلا، ونفقات مالية مثل أداء فوائد الدين، ونفقات اجتماعية وإعانات إدارية. [2]

من حيث مدى تكرارها الدوري في موازنة الدولة: نميز نوعين من النفقات، عادية وغير عادية، فالعادية هي التي تتكرر دوريا كل سنة مثل الأجور ونفقات الصيانة، أما النفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بالنظام في الموازنة ،وتظهر في تزيد أو تنقص عن السنة، كالنفقات الحربية ،نفقات محاربة الكوارث .....الخ. [3]

وهذا التقسيم اسند إلى معيار واحد فقط هو معيار التكرار السنوي للنفقة العمومية ،ولهذا اتجه الفكر المالي الحديث إلى تقسيم أخر للنفقات العمومية وهي :نفقات التسيير أي النفقات العادية والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية المتعلقة بالثروة القومية كنفقات إنشاء المشروعات .

من حيث السلطة القائمة بها: تقسم بدورها إلى نوعين، قومية ونفقات محلية تقوم بها الجهات المحلية مثل المحافظات والبلديات.

[1] احمد زهير شامية ،" **المالية العامة** "، دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن، 1997،ص-ص66-67.

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سابق ذكره، ص 272.

[3] عبد الغفور ابراهيم احمد ،" **مبادئ الاقتصاد و المالية العامة** "، الطبعة الأولى، دار وهران للنشر و التوزيع، 2013،ص-ص 232-233.

من حيث معيار القابلية للضغط والتقليص :هناك نفقات غير قابلة للتقليص ولا تتغير في الفترة القصيرة وتعبر في الموازنة عن أجور الموظفين وغيرها، وهناك نوع آخر وهو النفقات القابلة للتقليص والضغط وتقييد في وقت تقدير النفقات، ويمكن اللجوء إليه عند عدم كفاية الإيرادات.

من حيث معيار نهائية النفقات: ونجد ضمن هذا المعيار نوعين من النفقات، فهناك نفقات نهائية أو حقيقية تعبر عن المصاريف التى تحمل كافة عناصر النفقة العمومية والنفقات غير الحقيقية أي المصاريف التي لا تسترجعها الدولة مع الوقت.[1]

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية لنفقات العامة

الفرع الاول: الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

الاثار الاقتصادية المباشرة النفقات العامة هي الاثار على النشاط الاقتصادي في مجموعة لبلد ما، على شروط التوازن الاقتصادي له، وهي نابجة عن استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكميات الاقتصادية الكلية مثل الانتاج الوطني، الاستهلاك الوطني..... فضلا عن اثارها على التشغيل والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي، في اطار استخدام سياسه اتفاقية عامة لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي.[2]

سنتطرق في ما يلي الاثار النفقات العامة على حجم الانتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك واخيرا اثارها على نمط توزيع الدخل الوطني او ما يسمى اعاده الوطني، وسنقوم بمعالجه هذا الاثار الواحد تلو الاخر فيما سيأتي.

أولا– اثار النفقات العامة على الانتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فتره زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد بذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد على النشاط الانتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فتره زمنيه معينه. [3]

تؤثر النفقات العامة على حجم الانتاج و التشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلبة الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد اهميته بازدياد امكانيات تدخل الدولة في حياه الافراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها.

وبصورة ادق، الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها.

[1] محمود حسين الوادي ،" **مبادئ المالية العامة** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2010،الأردن، ص–ص 120-121.

[2] محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة** "، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 99 .

[3] عبد الكريم صادق بركات، "**الاقتصاد المالي** "، جامعة دمشق، سوريا، 1992 – 1993، ص302.

ومن جهة اخرى، يرتبط اثر النفقة العامة على الانتاج بمدى تأثير الطلب الكلي في حجم الانتاج والتشغيل. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الانتاجي او مستوى التشغيل في دول المتقدمة وعلى درجه النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة، ان النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية لاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصوره مباشرة او غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني، و لبيان اثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين انواع النفقات العامة. [1]

1-النفقات الإنتاجية اول استثمارية:

تعمل على انتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل ايضا على تكوين رؤوس الاموال العينية التي تستعمل للاستثمار. وهذا الانفاق الاستهلاكي والاستثمار يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي الى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد. وقد تقوم بها الدولة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج. او قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة او الخاصة اعانات اقتصادية لتحقيق هدف او اهداف اقتصاديه معينة، على سبيل المثال تخفيض اسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، او تعويض المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكينه لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه.

2- النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف الى تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية. ولهذا النوع من النفقات اثارا مباشرة على الانتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية او عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية او اعانات تهدف الى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الافراد (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل). [2]

وبالتالي قد يمكن مقدما، معرفة اثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الانتاج، وذلك لعدم معرفة انواع السلع التي تقوم الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد ولكن ابتداء هذه النفقات(ذوو الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحد للاستهلاك، فانه من المنطقي ان تتجه الاعلانات النقدية للانفاق من اجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة انتاجها.

[1] حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر ابو دوح، " **مبادئ المالية العامة** "، الدار الجامعية، الإسكندارية، 2006، ص 276.

[2] محمد جمال ذنيبات، " **المالية العامة و التشريع المالي** "، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 109.

اما في حالة اذا اتخذت النفقات الاجتماعية التحويلات عينيه (اعانات او تحويلات المباشرة) فأنها تؤدي الى زيادة الانتاج بشكل ملحوظ، اذ انها تؤدي الى زيادة الانتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة التي تؤثر على رفع المستوى المعيشي للأفراد، وايضا تمكنهم من اداة نشاطهم بكفاءة اكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليم والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كل ما اثر ذلك على الإنتاجية للعمال وبالتالي يزيد الانتاج.

3- النفقات العسكرية :

تملك النفقات العسكرية اثرا فعالا على الانتاج الوطني، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبه كبيره من حجم الانفاق الكلي للدولة، والنفقات العسكرية يمتد اثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب. وبالتالي اثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسة بصوره مباشره والنواحي الاقتصادية بصوره غير مباشر.

وترى النظرية المالية التقليدية ان النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة بينما تمثل النظرية الحديثة الى التميز بين الاثار الانكماشية والتوسيعية للنفقات العسكرية .

وتتمثل اثار الانكماشية، على حجم الانتاج الوطني، في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الانتاج (العامل والموارد المالية) الى اشباع الاغراض العسكرية الحربية مما يؤثر على الانتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي الى الاقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع اسعار عناصر الانتاج من جهة اخرى. [1]

اما الاثار التوزيعية للنفقات العسكرية، وعلى حجم الانتاج العسكري، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات نعم للصناعات الحربية وانشاء الموانئ والمطارات والطرق والنفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم النووية، وتصدير الأسلحة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية الأوروبية.

و تؤثر تلك النفقات بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في اعداد جيوشها ومعداتها على الدول الصناعية مما يؤدي الى حدوث عجز في الميزان المدفوعات بسبب اضطرار الدولة الى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية اغراض التسليح من الخارج.

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة: فعندما يصل اقتصاد الدولة الى مرحلة التشغيل الكامل فان النفقات الحربية لها اولوية على كافة النفقات الاخرى لكونها تمثل اساس الدفاع عن سياده الدولة ضد اي غزو خارجي. اما في حاله نقص تشغيل فان النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الاخرى التي تتوقف عليها وبالتالي الى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة...

[1] محرزي محمد عباس، " **اقتصاديات المالية العامة** "، مرجع سبق ذكره، ص.ص 101 – 102.

ثانيا: اثار النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصوره مباشرة في ما يتعلق بالنفقات الاستهلاك العمومي اول عام او من خلال ما توزعه الدولة هل الافراد في صورة مرتبات او اجور يخصص نسبه كبيرة منها لاشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدى.

1- نفقات الاستهلاك العمومي او العمومي

يقصد بالنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء السلع او من او من مهام ضرورية من اجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والموارد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي او الاداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والاوراق الاثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات..... الخ.

2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافراد

من اهم البنود الواردة في هو ما تعلق بالدخول بمختلف اشكالها من مرتبات او اجور او معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها(الحاليين والسابقين) .

وبطبيعة الحال فان الجزء الاكبر من هذه الدخول ينفق الاشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل نفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الافراد من اعمال وخدمات فتؤدي مباشرة زيادة الانتاج الكلي. ومن ثم فدخول الافراد تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال اثر المضاعف. [1]

ثالثا: اثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة او فئة منه وكقاعدة عامة، يتحدث نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الانتاج. للتعرف على اثر الانفاق العام على نمط الدخول الوطني لابد من تحديد سياسة الايرادات العامة للدولة. ذلك ان ما قد تنتجهة الدولة بشان تقليل التفاوت بين الدخول(بمنح اعانات للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بالاتباع سياسة الايرادات معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح، ولذا لابد من التنسيق بين سياسة الانفاق والايرادات وقد يكون اثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر او غير المباشر.

أ- يكون اثر الانفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا، بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الافراد عن طريق منح الاعانات النقدية، او لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشرة. [1]

[1] محرزي محمد عباس، " **اقتصاديات المالية العامة** "، مرجع سبق ذكره، ص 103

ب- ويكون اثر الانفاق على طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر اقل من سعر تكلفة وذلك بدفع اعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات. كذلك عندما يحصل بعض الافراد على سلعة او خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل او بمقابل يقل عن سعر التكلفة.

اضافة الى ان التأثير يكون غير مباشر من خلال رفع المستوى العام للأسعار. ويكون ذلك في حالة الانفاق العام الذي يتم تمويله من قبل الدولة عن طريق خلق عجز في ميزانيتها تقابله الدولة بالافتراض من البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى زيادة كمية النقد المعروضة للتداول. فاذا زادت كمية النقود بمعدل يزيد على معدل زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات، خاصة السلع الاستهلاكية، ادى كذلك الى ارتفاع الاسعار ارتفاعا قد يصل الى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب بمعدل اكبر من معدل العرض. وعادة ما يظل ارتفاع للأسعار مدة من الزمن قبل ان يشعر به اصحاب الاجور ومؤثرا في انخفاض دخولهم الحقيقية، الشيء الذي ينتج عنه ان الاجور لا تزيد الا بعد ارتفاع الاسعار بمدة معينة. وبطبيعة الحال، فأن ارتفاع الاسعار مع بقاء الاجور- وما تمثله من نفقات الانتاج- على حالها يعني زيادة في الربح.

وبمعنى اخر، فإن طريقة تمويل الانفاق العموم(العجز في الميزانية) قد يؤدي الى زيادة في الجزء النسبي للربح على حساب نصيب الاجور في الدخل الوطني. الامر الذي يعني تغييرا في في نمط توزيع الدخل لصالح الفئات التي تحصل على ربح(لفترة زمنية معينة). ويؤثر ايضا نمط توزيع الدخل الوطني على طريقة الانفاق الخاص. فالفئات التي زادت دخولهم عن طريق الانفاق العام يتغير اسلوبها في الانفاق، اي ينقص طلبهم على بعض السلع ويزيد على بعض السلع الاخرى او حتى عن طريق شراء سلعة لم يكونوا يشترونها في حالة بقاء دخولهم عند المستوى السابق استفادة من الانفاق العام. [2]

رابعا- الاثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الاسعار

1- الاثار المباشرة للنفقات العامة:

ان الانفاق الحكومي على الاستثمار والإستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الافراد من الاصول هي اهم انواع الانفاق الحكومي اثرا على حجم التوظيف بحسب ترتيب الأهمية النسبية المعقودة لكل منهما، والعلاقة بينهما وبين حجم التوظيف طردية. [3]

[1] حسن مصطفى حسين، " **المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،1987، ص.ص 33-34.

[2] عبد المنعم فوزي، " **المالية العامة و السياسة المالية** " ،دار النشر العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1972، ص 59.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 60

هذا ويؤثر الانفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة او نقص طلب الفعال، فزيادة الانفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثابتا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد في حجم التوظيف، وبديهي انه لو نتج عن التوسيع في الانفاق الحكومي نقص في الانفاق الخاص فان هذا يؤدي الى نقص في حجم التوظيف. لان في هذه الحالة الأخيرة، استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني انها تخلق الوظائف لهم بل يعني انها تقرب الافراد بالعمال لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص، الانفاق الحكومي في هذا المثال يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص، الى القطاع العام.

وبصورة عامة يمكن القول ان السياسة الإنفاقية لها مساهماتها الهامة في تحقيق العمالة او التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع او عن طريق المشروعات العامة، او من خلال سبل الاخرى تلجا اليها الدولة قصد تحقيق اعلى من العمالة.

2- الأثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الاسعار:

لا تتحدد الاسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وهذا التدخل الذي اصبح في الاقتصاد الحديث منظما وهاما سواء للمطالبة بتدخل الدولة او بتدخلها تلقائيا.

ان تدخل الدولة قد يتم اما بتاثيرها على العوامل المحددة للأسعار اي على العرض والطلب اما بتأثيرها المباشر على هذا المستوى، وذلك لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عدة، فيمكن لها ان تؤثر في المستوى الاسعار في الاطار برامجها الإنفاقية من خلال منح الاعانات او من خلال اشرافها المباشر على القيام بالإنتاج او عن طريق لستخدام السياسات المختلفة نقدية وائتمانية وضريبية وسياسية للأجور او من خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية ... حيث تصب كل هذه التدخلات في إرادة الدولة والعمل على تحقيق الاستقرار الاسعار حسب الحالة، فمن جهة التدخل للحد من انخفاضها في حالة الانكماش او تدخل للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة اخرى.[1]

وفي الواقع ان اثار النفقات العامة على مستوى الاسعار تحدد تبعا لحجم هذا الانفاق وهدفه وطبيعته وطريقه تغطيته والوضع الاقتصادي القائم.

الفرع الثاني: الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة اثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية باثر المضاعف والمعجل.

[1] حمدي احمد العناني ،"**اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق** "، الدار اللبنانية، القاهرة، 1992،ص186.

ويطلق على اثر" المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على "اثر المعجل " الاستثمار المولد.

و يرتبط اثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الانتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل.[1]

وبمعنى اوضح فإن النفقة العامة لا تأثر فقط الاستهلاك اسرع بتأثير عامل" المضاعف" ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الانتاج فقط ولكنها تأثر على الاستهلاك بصوره عامه غير مباشرة.

وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال اثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

1- اثر المضاعف:

يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، الى المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الانفاق واثر زيادة الانفاق الوطني على الاستهلاك.

واذا كانت نظرية كنزية اقتصرت على بيان اثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف واثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والانفاق العام والتصدير.

ولتوضيح فكره المضاعف، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل اجور ومرتبات وفوائد واسعار للمواد الأولية او ريع لصالح الافراد، وهؤلاء جزء من هذه الدخول لإنفاقه المواد الاستهلاكية المختلفات ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار2، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي الى انشاء دخول جديدة لفئات اخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار الذي يوجه الى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

وبذلك تستمر دوره توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدوره الدخل التي تتمثل في الانتاج- الدخل- الاستهلاك الانتاج. ملاحظة ان الزيادة في الانتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.

ولما كان اثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحد للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال، فان الميل الحد للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع الى اخر ومن فئة الى اخرى ولذا تبدو اهمية تحديد الاثار المترتبة على الانفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.[3]

فبالنسبة لأصحاب المرتبات والاجور والاعانات(ذوي الدخل المحدود) فالميل الحد للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع اثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، اما اصحاب راس المال فانهم الى شراء معدات وادوات

[1] عبد الكريم صادق بركات، " **الاقتصاد المالي** "، مرجع سبق ذكره، ص 187

[2] الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل و تسمى دالة الاستهلاك، أما الميل الحدي للادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الدخل وهو يسمى بدالة الادخار.

[3] محرزي محمد عباس، " **اقتصاديات المالية العامة** "، مرجع سبق ذكره، ص.ص 108. 109

الانتاج وبالتالي فإن اثر المضاعف يكون بسيط بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحد للاستهلاك منخفض.

اضف الى ذلك ان الاثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسيع الجهاز الانتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي. ففي الدول المتقدمة جهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج اثره بشكل ملموس. اما في الدول النامية، وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون اثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

2- اثر المعجل

نقصد بالاصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي اثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار.

حيث ان الزيادات المتتالية في طلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة تبين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الامر، انا زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية(اثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون، يجدون انفسهم مدفوعين زيادة الانتاج تلك السلع، بغرض زيادة ارباحهم، ومن ثم يضطرون الى زيادة طلبهم على سلعة استثمارية من معدات والات لازمة الاستمرار انتاجية السلع التي زاد الطلب عليها.

ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الانفاق العام بما تحدثه من زيادة اولية في الانتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار- مرور الوقت- بنسبة اكبر.[1]

المبحث الثاني: الدرسات السابقة

إن النقاش حول إشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد بصفة عامة أو على المتغيرات الاقتصادية الكلية عرف عدة دراسات و أبحاث نستعرض منها فيما يلي :

المطلب الأول: الدرسات السابقة باللغة العربية

1 – دراسة بلعباس عز الدين بسيسة[2] سنة 2020

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تغيرات سعر البترول على الانفاق العام في الجزائر ،وقد استخدمت الدراسة أساليب النمذجة القياسية ، حيث تم تطبيق اختبار دكي فولر المطور و تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (var) على سلسلة زمنية سنوية لكل من الانفاق العام معبر عنه بمعدل نمو المبالغ المالية و سعر برميل البترول السنوي و تمثل

[1] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 167.

[2] بلعباس عز الدين بسيسة ،رشيد بوعافية ،"**أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2017** "، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، جامعة جلفة- الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02، 2020،ص363.

الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك خلال الفترة (1990-2017) ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين سعر البترول و الاتفاق العام ، و أثر ايجابي لأسعار البترول على نمو معدل الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة ، أي وجود علاقة طردية بين أسعار البترول و الانفاق العام ،و يفسر ذلك أنه عند ارتفاع أسعار البترول تتبع الحكومة سياسة انفاقية توسعية و عند انخفاض أسعار البترول سياسة انفاقية انكماشية أي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويل النفقات العامة على الجباية البترولية .

2- دراسة بلعباس رابح [1] سنة 2020

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر وذلك من خلال الدراسة القياسية استخدمنا فيها منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تطبيقات على السلاسل الزمنية سنوية لكل من الانفاق الحكومي وأسعار النفط من سنة 2000 الى سنة 2018، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط والانفاق الحكومي، وهو ما يعني بان الانفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، وبما ان هذه العلاقة طرديةومعنوية فانه في المدى البعيد تتوسع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط وتنكمش في الفترات التي تنخفض فيها أسعار النفط، اما في الاجل القريب توجد علاقه طردية معنوية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي.

3- دراسة بوالشعور شريفة، سنة 2016.[2]

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي على الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك من اجل اختبار التوازن في المدى البعيد ديناميكية المدى القريب، وذلك بالاعتماد على السلسلة الزمنية 1999 – 2013 وتم استخدام برنامج Eviews 5-لتحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة الى ان سعر النفط له تأثير بالغ على الاقتصاد الكلي الجزائري، مما يجعل من هذا الاخير رهين لسلوكه في السوق النفطي العالمي، وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري الانهيار مع ابسط الهزات التي تمس أسعار النفط. نتيجة الضبابية التي تحيط بالسوق النفطي صعوبة التنبؤ بأسعار النفط، بات من الضروري على السلطات الاقتصادية في الجزائر ان تأخذ موضوع البحث في موارد ماليه جديدة خارج قطاع النفط على محمل الجد.

---

[1] قصابي شعبان، بلعباس رابح، "**اثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة 2000- 2018** " ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة المسيلة – الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2020 ، ص 325.

[2] بوالي شعور شريفة ، "**اثر التقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM** " ،مجلة البحث الاقتصادي، جامعة عنابة – الجزائر، العدد 05 ، 2016 ، ص 101.

4- دقيش جمال[1] ومن معه في سنة 2019

حيث هدفت الدراسة الى معرفة التأثير الغير متماثل بأسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970– 2017 ، بالاستعانة بالبيانات السنوية تخص الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزعة الغير خطي. باعتبار كل من أسعار النفط والناتج المحلي كمتغيرات مستقلة.

التقدير بينت وجود علاقة في المدى القصير والطويل الاجل بين أسعار النفط والتضخم، حيث ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى انخفاض معدل التضخم، بينما انخفاض أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التضخم.

5- دراسة اميرة ادريس سنة 2016 [2]

اهتمت هذه الدراسة لقياس اثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر المتمثلة في النفقات و الايرادات العامة بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1980-2014)، وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج من بينها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، علاقة قصيرة الاجل بين سعر النفط والانفاق الحكومي.

6- دراسة سهام شباب[3] سنة 2018

هدفت هذه الدراسة الى محاولة اعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين متغيرات الدراسة ومحاولة القياس وتكميم حجم التاثيرات المترتبة عن تقلبات أسعار البترول ،ومن ابرز النتائج المتوصل اليها : انا مسار تطور النفقات العامة كان عرضة لتقلبات أسعار البترول ، وكذلك وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار البترول والرصيد الميزانية على المدى القصير.

7- بوالكور نور الدين ومن معه سنة 2017.[4]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تقلبات أسعار البترول في الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام نماذج منهجية بوكس جينكس ، نماذج ARCH ، دوال الاستجابة للصدمات والتحليل التباين ، وتوصلت هذه الدراسة الى ان السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية الدورية الصدمة الموجبة في تقلبات سعر البترول

[1] دقيش جمال، جعفر هني محمد،" **اثر تقلبات أسعار النفط في الجزائر** " ، مجلة الاستراتيجية والتنمية جامعة غليزان الجزائر، مجلد 09، عدد 03، 2019، صفحة 114.

[2] اميرة ادريس ، " **تقلبات أسعار البترول واثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980 – 2014** " ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد بتلمسان ، 2016 .

3

[4] بوالكور نور الدين ، صوفان العيد ، "**أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2016)** " ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، العدد 02 ، ديسمبر 2017

يكون لها اثر ايجابي على الانفاق الحكومي ، في حالة الصدمة السلبية ،كما بينت النتائج اختبار السببية لاغرانج انا تقلبات أسعار البترول لها تاثير مباشرة على الانفاق الحكومي.

8- دراسة حيدر حسين ال طعمة هاني مالك عطشان سنة 2017.[1]

سعت هذه الورقة البحثية الى تحليل وتشخيص الاثار التي يمكن ان تخلفها تقلبات أسعار البترول في اتجاهات وانماط الانفاق من خلال التركيز على التغيير الذي يطرأ على قيم الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثمار حين تذبذب الموارد البترولية ، نتيجة تقلبات أسعار البترول الخام في السوق الدولية ، ومدى انحراف مسار البترول الانفاق العام في تحقيق نمو واستقرار الاقتصادي في هذه الدول . توصلت الى ان ظاهرة الريع البترولي ، أدى تحويل الانفاق العام للدولة في الاقتصاد العراقي الى قناة توزيع عوائد هذا الري ، من خلال الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي ، بعيدا عن متطلبات التنمية وشروط الكفاءة الاقتصادية.

9- دراسة هويدي صالح

حاولت هذه الدراسة تتبع و تحليل أهم التطورات التي مست أسعار النفط و مدى انعكاساته على هيكلة الموازنة العامة في العراق، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك توازن طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط و الهيكل الانفاق العام حيث تفسر تقلبات أسعار النفط ثلثي التغيرات الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ، في حين تمثل أقل من ربع التغيرات الحاصلة في الإنفاق التشغيلي ، هذا ما يدل على أن لتقلبات أسعار النفط تأثير شبه محدود على الإنفاق التشغيلي مقارنة بتأثير أكبر على الإنفاق الاستثماري ، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين تقلبات أسعار النفط و الإنفاق التشغيلي عند مستوى معنوية أقل من (0 . 1) و انعدام هذه العلاقة مع الإنفاق الاستثماري .[2]

[1] حيدر حسين ال طعمة هاني مالك عطشان ، " **النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصاديات الريعية (دراسة حالة العراق)** " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع ، العدد20 ، جامعة الانبار بالعراق ، 2017 .

[2] عمر هويدي ،"**تحليل أثر أسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة في العراق للمدة (2005 – 2014)** "، مقالة منشورة بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 9 ، العدد 17 ، العراق ، 2017 .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الاجنبية:

دراسة 1 :

A Standard Study Of The Effect Of "Mokhtari Adel &BenelbarM'hamed[1]
Oil Price Fluctuations On Some Macroeconomic Variables Using The
."Svar Methodology For The Period (1980-2018)

هدفت هذه الدراسة لابراز اثر التغيرات أسعار النفط على عرض النقدي ، بطالة، انفاق حكومي في الجزائر خلال الفترة(1980 – 2018) وذلك باستعمال اختبارات السببية والاعتماد على منهجيه الانحدار الذاتي الهيكلي، ودوال الاستجابة اللحظية وتحليل التباين. توصلت الدراسة الى وجود تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على باقي المتغيرات، اي انه يساهم مساهمه معنويه في تحسين القدرة التنبئية لمتغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة، بينت الدراسة بوجود علاقه طردية بين أسعار النفط وبين كل من الانفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية علاقه عكسيه بين أسعار النفط البطالة، مما يؤكد التصور المسبق حول طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي.

دراسة 2:

LachehebMiloud&Sirag Abdalla[2]"Oil price and inflation in Algeria: A
nonlinear ARDL approach "

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر من 1970 الى 2014 كانت طريقة الدراسة قادرة على التقاط التفاوتات في العلاقة بين سعر النفط والتضخم، والمعروف باسم NARDLالتأخر الموزع الخطي الانحدار الذاتي كشف النموذج المقدر عن وجود تأثير غير خطي لأسعار النفط على التضخم. على وجه التحديد، وجدت علاقه ذات دلالة احصائية بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم بينما لم تكون هناك علاقه ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار النفط والتضخم.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة و موقع الدراسة الحالية منها

ارتكزت أغلب الدراسات على تأثير تقلبات أسعار النفط كمتغير متسقل، إلا أن لكل دراسة أهدافها بالاعتماد على متغيرات خاصة بها ، كما انها أجريت في بيئات وأزمنة مختلفة وعليه فكل دراسة لها نتائجها.

[1]Mokhtari Adel &BenelbarM'hamed، A Standard Study Of The Effect Of Oil Price Fluctuations On Some Macroeconomic Variables Using The Svar Methodology For The Period (1980-2018) ،Vol 7 ، N1

[2]LachehebMiloud&Sirag Abdalla ، Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach، topics in middle eastem and African economies ، Vol 18 ، N 2، 2016 ، p 45 .

الفرع الاول : المقارنة بين الدارسات العربية

الجدول رقم (01-01): يبين المقارنة بين الدارسات العربية

الباحث	الهدف	حدود الزمانية والمكانية	متغيرات الدراسة	النتائج المتوصل لها
دراسة بلعباس عز الدين بسيسة و رشيد بوعافية	معرفة اثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر	الفترة الممتدة بين 1990 الى عام 2017 الجزائر	المتغير التابع الانفاق العام و المتغير المستقل هو سعر البترول	هناك علاقة طردية قصيرة الاجل بين أسعار البترول والانفاق العام، واثر ايجابي لأسعار البترول على نمو معدل الانفاق العام
بلعباس رابح و قصابي شعبان	اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي	الفترة 2000 الى 2018 في الجزائر	المتغير المستقل أسعار النفط المتغير التابع الانفاق الحكومي	هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط والانفاق الحكومي.
بوالشعور شريفة	اثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي	خلال فترة 1999 الى غاية 2013 في الجزائر	المتغير المستقل أسعار النفط التابع الناتج المحلي الاجمالي	توصلت الى ان سعر النفط له تأثير بالغ على الاقتصاد الكلي الجزائري
دقيش جمال و جعفر هني محمد	اثر تقلبات أسعار النفط على التضخم	من 1970 الى غاية 2017 في الجزائر	المتغير التابع التضخم والمتغير المستقل أسعار النفط	وجود علاقة في المدى القصير والطويل الاجل بين النفط والتضخم
أميرة إدريس	تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية	من 1980 الى غاية 2014 الجزائر	المتغير التابع السياسة المالية المتغير المستقل أسعار النفط	علاقة قصيرة الاجل بين سعر النفط والانفاق الحكومي. علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر النفط ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومؤشر اسعار الاستهلاك.
سهام شباب	تأثير تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة	من الفترة 1980 الى غاية 2016 الجزائر	المتغيير التابع الموازنة العامة المتغير المستقل أسعار البترول	وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار البترول ورصيد الميزانية في المدى القصير
بوالكور نور الدين	أثر تقلبات أسعار البترول على	من الفترة 1980 الى غاية 2016	المتغيير التابع الانفاق الحكومي	وجود علاقة توازنية بين تقلبات أسعار البترول الانفاق الحكومي.

	الانفاق الحكومي	الجزائر	المتغير المستقل أسعار البترول	لتقلبات أسعار البترول تأثير مباشر على الانفاق الحكومي.
عمر هويدي	تحليل تأثير اسعار النفط على هيكلة الموازنة العامة	2014-2015 العراق	المتغير التابع الموازنة العامة المتغير المستقل أسعار النفط	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تقلبات أسعار النفط والموازنة العامة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدرسات السابقة

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسات الاجنبية :

الجدول التالي يوضح أهم أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسات الأجنبية فيما يلي :

الجدول رقم (1 – 2) مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية

الباحث	الهدف	الحدود الزمانية والمكانية	متغيرات الدراسة	النتائج المتوصل لها
Mokhtari adele&BenelbarM'hamed	اثر تقلبات أسعار النفط على عرض النقد البطالة –انفاق الحكومي في الجزائر	فترة 2018 الى 2000 في الجزائر	متغير المستقل هو أسعار النفط والتابع الانفاق الحكومي	وجود علاقة طردية بين بين أسعار النفط بين كل من الانفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة
LachehebMiloud&SiragAbdalla	العلاقة بين المتغيرات في أسعار النفط ومعدل التضخم	من 1970 الى 2014 الجزائر	متغير التابع التضخم والمتغير المستقل هو أسعار النفط	علاقة مهمة بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم بينما لم تكن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض أسعار النفط والتضخم

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة الأجنبية

الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة ، إلا أنها تتسم بتطور منهجية البحث من خلال الاعتماد على سلسلة زمنية أحدث و أسلوب احصائي أحدث يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

.

من خلال جدول المقارنة بين الدراسات الموضح في الجدول رقم (1-1) نبين أهم أوجه التشابه و الإختلاف بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة ، وهي كالأتي :

أولا من حيث الهدف:

اشتركت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في المتغير أسعار النفط، و اختلفت في المتغير التابع حيث توافقت دراستنا مع دراسة بالعباس عز دين بسيسة 2020.في المتغيرات واختلفت مع دراسة رابح بلعباس 2020، دقيش جمال2019، سهام شباب 2018، بولكوار نور الدين 2017، حيدر حسين آل طعمة2017،عمر هويدي صالح 2017، بولشعوار شريفة2016، في المتغير التابع واشتركت في المتغير أسعار النفط.

ثانيا من حيث الحدود المكانية والطرق الإحصائية المستخدمة:

اتفقت الدراسة الحالية في الحدود المكانية مع دراسة كل دراسة رابح بلعباس 2020، دقيش جمال2019، سهام شباب 2018، بولكوار نور الدين 2017، بولشعوار شريفة 2016 والمتمثلة في دولة الجزائر، واختلفت مع دراسة حيدر حسين آل طعمة2017 ، عمر هويدي صالح 2017، أما من حيث الاختبارات القياسية المستخدمة، فقد اتفقت مع دراسة رابح بالعباس 2020، في الأسلوب الإحصائي المستخدم و المتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، واختلفت مع بقية الدراسات.

ثالثا من حيث النتائج:

اتفقت الدراسة الحالية في النتائج المتوصل إليها مع دراسة بالعباس عز الدين بسيسة 2020.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي :

- يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة و اهم مصدر للطاقة، و أدت مميزات النفط و أهميته الاقتصادية و السياسية و الطاقوية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى .

- هناك عدة أنواع لأسعار النفط تختلف هذه الانواع و تتعدد تبعا لاختلاف المعيار المكاني و الزماني .

- ترجع التقلبات اليومية المسجلة في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانبي الطلب و العرض مثل الاحتياجات و أسعار السلع البديلة اضافة الى التغيرات المناخية و السياسيات المتبعة ... الخ .

- تلجأ الدولة للإنفاق العام بواسطة ادارتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة .

- تعد النفقات العامة من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني:

نمذجة أثر تقلبات أسعارالنفط على النفقات العامة في الأجلين الطويل و القصير باستخدام منهجية ARDL في الجزائر خلال الفترة (1989–2019)

تمهيد :

بعد التطرق الى الجانب النظري للأسعار النفط والنفقات العامة بإضافة على بعض الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات .

من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لهذه الدراسة و المتمثلة في تحديد الأثر الذي يخلفه التقلب في أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 الى غاية 2019 .

ولتحديد هذا الأثر سنستخدم الطرق القياسية و الإحصائية و المناهج الحديثة في السلاسل الزمنية، كمقاييس النزعة المركزية والتشتت... واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة ARDL لتحديد العلاقة التوازنية طويلة المدى.

بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحليل تطور أسعار النفط و النفقات العامة في الجزائر خلال (1989-2019) .

المبحث الثاني: قياس أثر أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة (1989-2019) .

المبحث الاول: تحليل تطور اسعار النفط والنفقات العامة في الجزائر في الفترة (1989 –2019).

تضافرت عدة عوامل أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وقد نتج عنها العديد من التداعيات على العديد من التغيرات ومنها النفقات العامة ،وعلى هذا الاساس سنعالج من خلال مطالب هذا البحث تأثير التغيرات في اسعار النفط على النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من 1989 الى غاية 2019.

المطلب الاول: تطور متغير النفقات العامة في الجزائر (1989 – 2019).

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى تقديم متغير الدراسة بالإضافة الى تطور هذه المتغيرات في اشكال بيانيه.

تقديم متغير الدراسة

اول خطوه نقوم بها تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن متغير النفقات العامة.

المتغير التابع : المرادتفسير سلوكه ويرمز له بالرمز DEP وهو المبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد به تحقيق منفعة.

أ- **النفقات العامة**: هي اداه التي تستعملها الدولة في تحقيق اهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

2–تحليل اقتصادي لسلسة النفقات العامة في الجزائر[1]

عرفت النفقات العامة العديد من المحطات و هو ما يبينه لنا أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (2 –1) تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1989–2019)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النفقات العامة	124500	136500	212100	420131	476627	566329	759617	724609
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العامة	845196	875739	961682	1178122	1321028	1550646	1690175	1891769
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات العامة	2052037	2453014	3108569	4191051	4246334	4466940	5853569	7058173
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
النفقات العامة	6024131	6995769	7656331	7297494	7282630	7726291	8557200	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىExcel

[1] www.dgpp-mf.gov.dz

يدعم الجدول بالشكل التالي :

الشكل رقم1 :تطور النفقات العامة في الجزائر(1989– 2019)

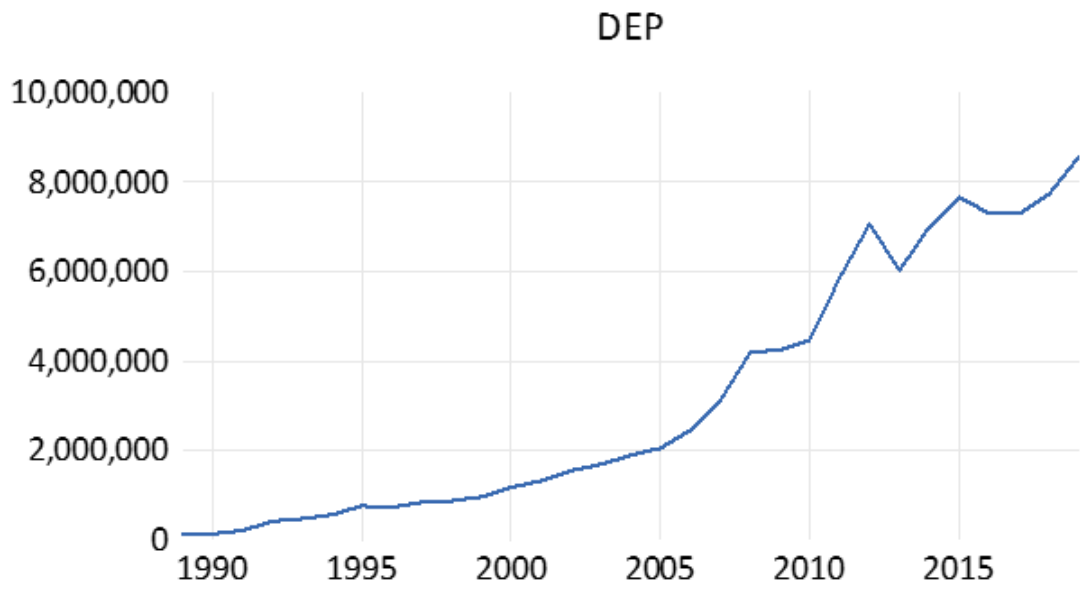

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEViews 12

من الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر مع اختلاف نسبة الزيادة من سنة إلى أخرى، و ذلك نظرا للظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد حيث عملت الجزائر في هذه الفتر ة على تحقيق الإنعاش الاقتصادي في ظل التزايد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط ناتج عن زيادة المداخيل النفطية للدولة. و يمكن تقسيم تطور الإنفاق العام في الجزائر إلى فترتين:

خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2012:[1]

نلاحظ تطور في الإنفاق العام نتيجة إتباع سياسة توسعية وهذا راجع الارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت قيمة النفقة العامة 124500 مليار دينار سنة 1989 إلى أن وصلت قيمتها 7058.173 مليار دينار سنة 2012 وهذا بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر حيث قامت بإقرار برنامج سياسة لإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي يرتكز على دعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية و دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، إضافة إلى دعم التنمية المحلية عن طريق برنامج سياسة

[1] عليوة سامي، محيرش فاتح، " أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة – دراسة تحليلي لحالة الجزائر (2000 – 2019)"، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل، الجزائر، 2020 ص –ص 80. 81.

دعم النمو (2005-2010) الذي يتركز على دعم البنية التحتية و تنشيط القطعات الاقتصادية و تحسين الظروف المعيشية والاهتمام بالنواحي الصحية و التعليمية و الأمنية.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 :نلاحظ تطور في الإنفاق بشكل متزايد و هذا راجع إلى رغبة الحكومة في تمويل المشاريع الكبرى، في الفترة 2013-2015 تزايدت قيمته ليصل إلى 7656.331 مليار دينار سنة 2015، مع ظهور بوادر الازمة نهاية سنة 2014 من خلال انخفاض أسعار النفط تتناقص في الفترة في بداية القرن الواحد و العشرين عرفت أسعار النفط تطورا ملحوظا حيث ارتفعت هذه الأخيرة نتيجة الارتفاع الطلب عليها.

المطلب الثاني : تطور اسعار النفط في الجزائر(2019-1989)

ان المتغيرات المراد دراستها تتمثل في اسعار النفط في الجزائر ومحاوله استنباط هذه المتغيرات ارتأينا لاعتماد على بيانات سلاسل زمنيه الممتدة (1989 – 2019)، حيث عرفت اسعار النفط في الجزائر العديد من التطورات خلال هذه الفترة، ومن خلال هذا المطلب نحاول معرفة هذه التطورات وتحديد المتغيرات .

الفرع الاول: تقديم متغير الدراسة

سنحاول من خلال هذا ا الفرع أن نوضح مسار تطور متغيرات الدراسة وذلك من خلال تجسيد سلاسل الزمنية وتمثيلها في اشكال بيانية .

أ-المتغير المستقل :يرمز له (PP) وهي مأخوذة حسب سمة اوبيك والمقدرة بالدولار للبرميل خلال الفترة 1989-2019، حسب تقاريبة منظمة الأوبيك .

ب-اسعار النفط:

- هو القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير

عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

2-التحليل الاقتصادي لسلسة تطور اسعار النفط

في بداية القرن الواحد و العشرين عرفت أسعار النفط تطورا ملحوظا حيث ارتفعت هذه الأخيرة نتيجة الارتفاع الطلب عليها، ونوضح هذا التطور في الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 2) تطور أسعار النفط في الجزائر(1989–2019) [1]

الوحدة: دولار للبرميل .

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النفط	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفط	18.68	12.28	17.48	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفط	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	80.35	112.92
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
النفط	105.87	96.29	49.49	40.76	52.43	69.78	64.3	

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

يتم تدعيم بيانات الجدول من خلال الشكل التالي:

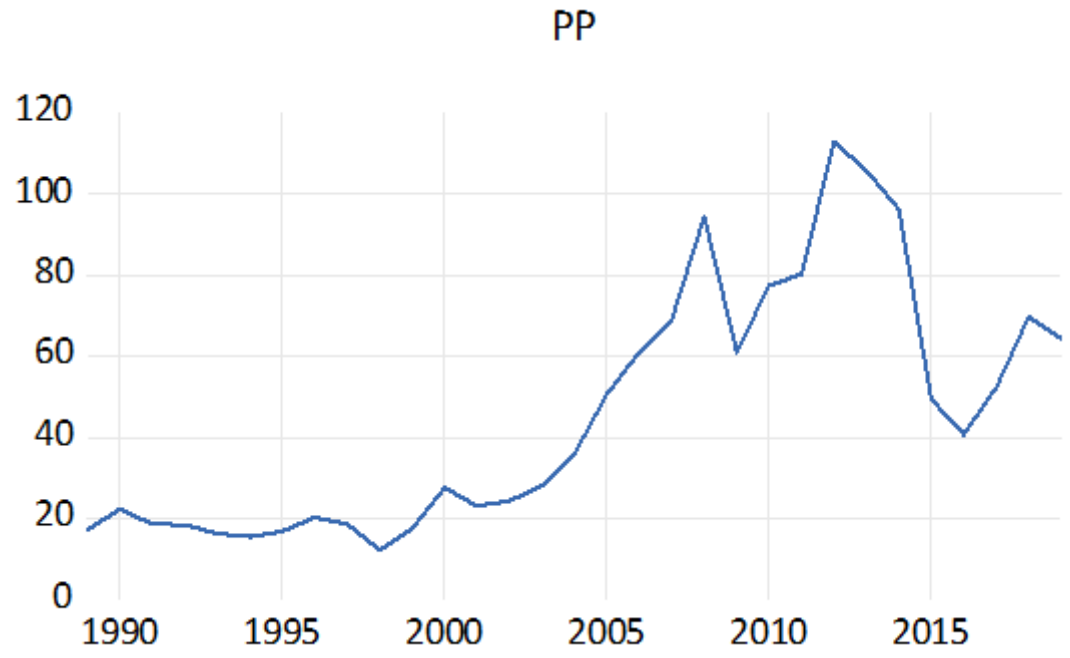

المصدر من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجEViews

[1] www.ons.dz

من خلال الشكل يمكن تقسيم تطور اسعار النفط خلال الفترة (1989 – 2019) الى 3 مراحل كتالي:[1]

المرحلة الاولى1989–1999 : شهدت اسعار النفط في تحسن خلال سنتي 1989 حيث بلغت قيمتها 18.31 دولار للبرميل و 22.26دولار في سنة 1990 على اثر حرب الخليج الثانية لكن هذا التحسن لم يدوم طويلا حيث عرفت انخفاض حاد سنة 1998 فهوى سعر البرميل الى 12.28 دولار حيث تعرض السوق البترولية العالمية سنة 1998 الى مجموعة من الظروف ادت الى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب فتدهورت اسعار النفط، من بينها تجاوز بعض الدول الاعضاء من المنظمة اوبيك حصتها من انتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية، عودة العراق الى الانتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء ، فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة النفط مقابل الغذاء.

المرحلة الثانية 2000–2010: من الجدول نلاحظ أن أسعار النفط عرفت خلال فترة الدراسة عدم استقرار.

فخلال الفترة الممتدة من سنة2000 الى غاية 2008 ارتفعت اسعار النفط من 27.6 دولار سنة 2000 الى 94.45 دولار سنة 2008 وكانت هذه الزيادة بسبب الطلب العالمي على النفط والنمو الاقتصادي .

وخلال فترة الممتدة من سنة 2009 الى سنة 2010: شهدت اسعار انخفاض طفيف، ففي سنة 2009 قدر سعر النفط ب61.06 دولار وذلك نتيجة لحدوث الازمة العالمية سنة 2008 واثارها على الاقتصاديات العالمية لتعاود ارتفاع تدريجيا في سنة 2010حيث بلغ 77.45 دولار

المرحلة الثالثة 2012–2020: خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2019: بلغت أسعار النفط الذروة سنة 2012بقيمة تقدر 112.92 دولار وهذا راجع الى ارتفاع مستويات الطلب على النفط وانخفاض سعر صرف الدولار الذي يؤدي الى زيادة الطلب على النفط وبالتالي التقليل من كمية الانتاج مما يساهم في ارتفاع اسعار ،لتشهد بعد ذلك اسعار النفط تدهورا وصل الى 40.76 دولار سنة 2016 وهذا راجع الى كثرة العرض وقلة الطلب، وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الاسواق الصاعدة، ظهور انتاج الصخري النفطي، عدم تقيد بعض الدول بحصص الانتاج المخصص لها، ظهور دول جديدة كدول بحر الشمال، ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ ليصل الى 52.43 دولار سنة 2017

[1] حسن نور الدين، صديقي محمد، " **أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة بالجزائر : دراسة قياسية خلال الفترة (1980 – 2020)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، 2021، ص – ص 33. 35

المطلب الثالث: تقديم لمنهجية نماذج لإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL (2001)

تسمى هذه المنهجيه ايضا باختبار الحدود التكامل (bound test cointegration) وقد تم تقديمه من طرف الايراني البريطاني محمد حاشم بيزران(mohamed hashem pesaran) سنه 1998، ثم طوره بعد ذلك(pesaaran and shin) سنة 1990 ثم (pesaran et al.2001) .

عالجت نماذج ARDL مشكله اختلاف درجة الاستقرارية بين السلاسل الزمنية، بحيث يمكن استخدامها حتى في حالة ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة في المستوى الاصلي لها I(0) ، عند الفرق الاول I(1) ، او خليط بينهما، بشرط ان لا يتجاوز ضمان الاستقرار في كل السلاسل الى الفرق الثاني .

يعتمد نموذج ARDLعلى تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع(النفقات العامة) والمتغير المستقل، وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج،، ويتم تقدير العلاقة التكاملية بواسطةARDL من خلال الخطوات التاليه:

- اجراء اختبارات الاستقرارية لكل السلاسل الزمنية لمستويات النفقات العامة والمتغير المفسر لها .
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبه النموذج حسب معيار AIC.
- اجراء اختبار الحدودtest bound .
- استخراج الاستجابة القصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الاجل .
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات الاحصائية المختلفة الخاصة بفرضيات حد الخطأ (اختبار الارتباط الذاتي بواسطة المضاعفlm، اختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي). [1]

المبحث الثاني: قياس اثر اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفتره (1989– 2019).

في هذا الجانب نحاول الاجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث في تقدير أسعار النفط على النفقات العامة في الأجلين الطويل والقصير وذلك بالاعتماد على منهجية ARDL التي تساعدنا كذلك في اختيار علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل وتقدير سرعة تصحيح الإختلالات في العلاقة المدروسة في المدى القصير .

[1] السعيد هتهات، " **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990 – 2020** "، أطروحة دكتورة علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة ورقلة، الجزائر، 2021، ص 184.

المطلب الاول: دراسة احصائية وصفية لأسعار النفط والنفقات العامة في الجزائر .

الفرع الاول: المؤشرات الإحصاء الوصفيلمتغرات الدراسة.

فيما يلي بعض المؤشرات الإحصائية للمتغير التابع (النفقات العامة) والمتغير المستقل (أسعار النفط) النتائج موضحة في الجدول أدناه (2- 3):

المؤشرات / متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	معامل الاختلاف	القيمة الاحتمالية
النفقات العامة DEP	3184010	2855371	8557200	1245000	43.6020398	0.152057
أسعار النفط PP	45.78258	30.41814	112.9200	12.28000	40.37064725	0.192333

الجدول (2-3): المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة (النفقات العامة – أسعار النفط)

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجEViews

يوضح الجدول السابق المؤشرات النزعة المركزية و مؤشرات التشتت و مقاييس الشكل المحسوبة لنفقات العامة و أسعار النفط خلال الفترة (1990 – 2020) حيث يمكن أن نقرأ مايلي :

- معدل قيم النفقات العامة يساوي 3184010 و تتراوح قيمتها ما بين أقل قيمة 1245000 محققة خلال سنة 1989 و أعلى قيمة 8557200 محققة خلال سنة 2019 .أي بمتوسط حسابي عام بلغ 3184010 و انحراف معياري عام بلغ 2855371 و بمعامل اختلاف قدر ب 43.6020398 [1]. فيما تظهر قيمة الإحتمالية 0.1520 وهي أكبر من 0.05 إذا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيمة النفقات العامة.

- معدل قيم أسعار النفط يساوي 45.78258 و تتراوح قيمتها ما بين أقل قيمة 12.28000 محققة خلال سنة 1998 و أعلى قيمة 112.9200 محققة خلال سنة 2012 .أي بمتوسط حسابي عام بلغ 45.78258 و انحراف معياري عام بلغ 30.41814 و بمعامل اختلاف قدر ب 40.37064725. فيما

[1] تعتبر هذه النسبة على معامل الإختلاف حيث تساوي(أقل قيمة /الإنحراف المعياري) * 100

تظهر قيمة الإحتمالية 0.192333 وهي أكبر من 0.05 إذا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيمة النفقات العامة .

الفرع الثاني: تقدير طبيعة و قوة العلاقة الخطية ما بين أسعار النفط و النفقات العامة

نستعمل لهذا الغرض معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون). حيث يفترض بيرسون أن المتغيرين x وy كميين، وأن العلاقة بينهما هي علاقة خطية. ويُعبر هذا المعامل عن قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (ظاهرتين) فقط، حيث العلاقة إما أن تكون طردية إذا كان هذا المعامل بإشارة موجبة، أو عكسية إذا كان بإشارة سالبة من جهة، وقوية أو ضعيفة من جهة أخرى، ويعد معامل بيرسون أفضل مقياس للارتباط بين متغيرين قد يختلفان في وحدات القياس أو في مستواهما العام، حيث معامل الارتباط محصور بين 1- و 1+ أي: $-1 \le r(x,y) \le +1$.

بالنسبة لمتغيرتي الدراسة نفترض وجود ارتباط بينها – حسب النظرية الاقتصادية – ولاختبار مدى تحقق هذا في بيانات الدراسة نضع الفرضية التالية:

- **الفرضية الصفرية:** يوجد ارتباط بين المتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة والمتغير المستقل والمتمثل في اسعار النفط وهي علاقة موجبة؛
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد ارتباط.

الجدول (2–4): معاملات الارتباط بين متغيرتي الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/18/22 Time: 23:56
Sample: 1989 2019
Included observations: 31

Correlation Probability	PP	DEP
PP	1.000000 -----	
DEP	0.766713 0.0000	1.000000 -----

المرجع: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برمجية EViews.12

نلاحظ من خلال الجدول (2- 4) وجود ارتباط خطي موجب بين المتغير التابع والمتمثل في "النفقات العامة DEP" والمتغير المستقل المتمثل في "أسعار النفط PP".

التفسير: يؤثر أسعار النفط بنسبة 76 % لأن ميزانية الدولة 0 تعتمد على عائدات النفط.

الشكل رقم (2- 3) التمثيل النقطي لسعر النفط

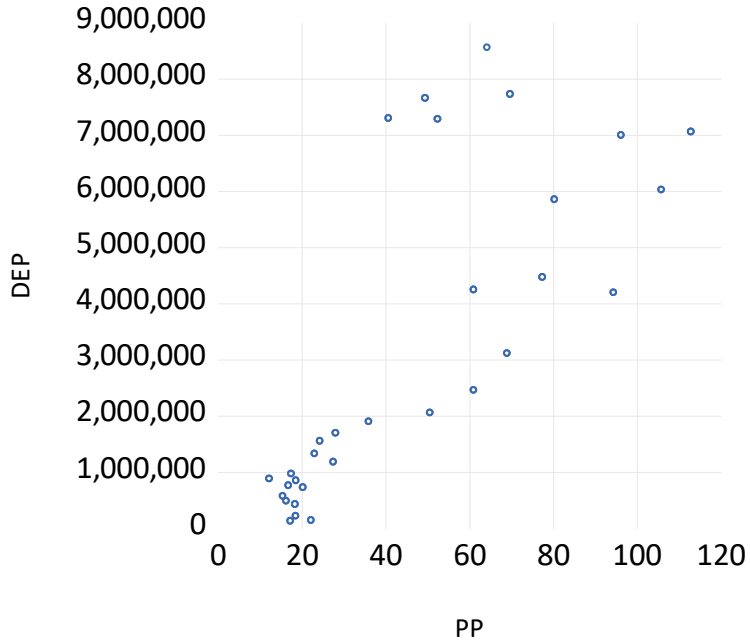

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

يظهر من خلال سحابة النقاط أنه تأخذ شكل خط مستقيم مما يوضح إمكانية صغة العلاقة الخطية ما بين النفقات العامة و أسعار النفط .

المطلب الثاني: اختبارات الإستقرارية للسلسلتين الزمنيتين للإنفاق العام و أسعار النفط

تبعا لمنهجية ARDL كمرحلة أولى لبدى من تحديد درجة التكامل المشترك لكل من سلسلتين المتغير التابع "النفاق العامة " و المتغير المستقل " أسعار النفط " وسوف نستخدم في ذلك اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF) و اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et perron test).

الفرع الأول: اختبار الإستقرارية للمستوى الأصلي للسلسلة النفقات العامة

تبعا للمنهجية الموضحة أعلاه نقدر النموذج الثاني لإختبارات جذر الوحدة

- **الفرضية الصفرية:** يوجد جذر وحدة؛
- **الفرضية البديلة:** لا يوجد جذر وحدة.

الجدول رقم (2– 5) تقدير النموذج بوجود معامل الإتجاه العام و القاطع للسلسلة الزمنية ل الانفاق العام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.763300	0.6971
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:01
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.167552	0.095022	-1.763300	0.0892
C	-222910.2	222067.7	-1.003794	0.3244
@TREND("1989")	64998.60	29373.20	2.212854	0.0355

R-squared	0.180884	Mean dependent var	281090.0
Adjusted R-squared	0.120209	S.D. dependent var	477457.0
S.E. of regression	447841.3	Akaike info criterion	28.95690
Sum squared resid	5.42E+12	Schwarz criterion	29.09702
Log likelihood	-431.3536	Hannan-Quinn criter.	29.00173
F-statistic	2.981181	Durbin-Watson stat	2.129929
Prob(F-statistic)	0.067634		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

من خلال الجدول يظهر ان معامل الاتجاه العام له يختلف معنويا عن الصفر(0) في حين يظهر من خلال Prob=0.035بينما نجد اعلى الجدول ان القيمة الاحتمالية لجذر الوحدة Prob =0.6971 ،وعليه نقبل فرضية وجود جذر الوحدوي اي ان السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى .

2-اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية النفقات العامة الاجراء الفروقات من الدرجة الاولى (D(DEP.

الجدول الرقم: (2-6)نتائج تقدير النموذج بوجود معامل اتجاه عام والقاطع لسلسلة الفروقات الدرجة الاولى D(DEP)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.973571	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:03
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.656127	0.277242	-5.973571	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.456499	0.183846	2.483053	0.0204
C	63310.66	190875.9	0.331685	0.7430
@TREND("1989")	24578.39	11014.95	2.231366	0.0353

R-squared	0.653142	Mean dependent var	26975.32
Adjusted R-squared	0.609785	S.D. dependent var	709514.2
S.E. of regression	443213.6	Akaike info criterion	28.97305
Sum squared resid	4.71E+12	Schwarz criterion	29.16337
Log likelihood	-401.6228	Hannan-Quinn criter.	29.03124
F-statistic	15.06421	Durbin-Watson stat	1.785494
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام يختلف معنويا على الصفر(0) Prob = 0.03 وعليه يمكن اختبار استقرارية للفروقات من الدرجة الاولى للنموذج حيث نجد ان القيمة الإحتمالية في أعلى الجدول تساوي Prob=0.002 وهي اقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية الجدر الوحداوي ونقبل الاستقرار سلسلة الفرقات من الدرجة الأولى(D(DEPوعليه يكون متغير تابع متكامل من الدرجة الاولى وهو شرط من الشروط الاساسيه لتطبيق نماذجARDL.

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للسعر النفطPP

بنفس الطريقة سوف نتبع منهجية اختبار جذر الوحدة في تقدير الصيغ الثلاثة المذكورة سابقا للسلسلة الزمنية لأسعار النفط.

1-اختبار الاستقراريه للسلسله الزمنية لاسعار النفط عند الفرق الاول

الجدول رقم (2-7) تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع للسلسلة الزمنية لسعر النفط

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.039564	0.5569
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:10
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.281332	0.137937	-2.039564	0.0513
C	3.604756	5.471460	0.658829	0.5156
@TREND("1989")	0.688260	0.481655	1.428950	0.1645

R-squared	0.134888	Mean dependent var	1.566333
Adjusted R-squared	0.070805	S.D. dependent var	15.09970
S.E. of regression	14.55531	Akaike info criterion	8.288429
Sum squared resid	5720.143	Schwarz criterion	8.428548
Log likelihood	-121.3264	Hannan-Quinn criter.	8.333254
F-statistic	2.104912	Durbin-Watson stat	1.767172
Prob(F-statistic)	0.141409		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر(0) وعليه من اجل اختبار الاستقرارية نمر للنموذج الثاني بوجود القاطع .

الجدول رقم (2–8) تقدير النموذج بوجود القاطع للسلسلة الزمنية لأسعار النفط.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.445736	0.5467
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:11
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.129461	0.089547	-1.445736	0.1594
C	7.413501	4.866420	1.523399	0.1389

R-squared	0.069463	Mean dependent var	1.566333
Adjusted R-squared	0.036230	S.D. dependent var	15.09970
S.E. of regression	14.82365	Akaike info criterion	8.294665
Sum squared resid	6152.733	Schwarz criterion	8.388078
Log likelihood	-122.4200	Hannan-Quinn criter.	8.324548
F-statistic	2.090152	Durbin-Watson stat	1.902811
Prob(F-statistic)	0.159352		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

من خلال الجدول يتضح ان الثابت ليس له دلالة احصائية Prop = 0.1389 وعليه نمر للنموذج الثالث لإختبار الاستقرارية.

الجدول الرقم(2–9)تقدير النموذج بدون القاطع وبدون اتجاه عام السلسلة الزمنية لأسعار النفط

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.315928	0.5632
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:11
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.016088	0.050922	-0.315928	0.7543

R-squared	-0.007663	Mean dependent var	1.566333
Adjusted R-squared	-0.007663	S.D. dependent var	15.09970
S.E. of regression	15.15744	Akaike info criterion	8.307626
Sum squared resid	6662.695	Schwarz criterion	8.354332
Log likelihood	-123.6144	Hannan-Quinn criter.	8.322568
Durbin-Watson stat	1.967241		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال اعلى الجدول القيمة الاحتمالية Prob = 0.5632 اكبر من0،05 وعليه نقبل فرضية وجود جذر وحدوي لان السلسلة الزمنية لأسعار النفط غير مستقرة عند المستوى الاصلي .

- من اجل ضمان الاستقرارية لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الاولى .

1- اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية لاسعار النفط عند الفروقات من الدرجة الاولى:

الجدول رقم (2-10) نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع الفروقات من الدرجة الاولى D(PP) السلسلة الزمنية لأسعار النفط

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.729459	0.0041
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:11
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-1.507684	0.318786	-4.729459	0.0001
D(PP(-1),2)	0.520972	0.268983	1.936821	0.0657
D(PP(-2),2)	0.541476	0.188716	2.869270	0.0089
C	6.525512	6.910164	0.944335	0.3553
@TREND("1989")	-0.259106	0.367489	-0.705072	0.4882

R-squared	0.640623	Mean dependent var	-0.196296
Adjusted R-squared	0.575282	S.D. dependent var	22.56001
S.E. of regression	14.70244	Akaike info criterion	8.379480
Sum squared resid	4755.561	Schwarz criterion	8.619450
Log likelihood	-108.1230	Hannan-Quinn criter.	8.450836
F-statistic	9.804273	Durbin-Watson stat	1.895581
Prob(F-statistic)	0.000104		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال الجدول ان معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا على الصفر0. وعليه من أجل إختبار الإستقرارية نمر النموذج الموالي .

الجدول رقم (2-11)نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية (PP)Dبوجود القاطع

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.729463	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:12
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-1.478419	0.312598	-4.729463	0.0001
D(PP(-1),2)	0.493826	0.263287	1.875617	0.0735
D(PP(-2),2)	0.523834	0.184993	2.831636	0.0095
C	2.090755	2.830165	0.738740	0.4675

R-squared	0.632503	Mean dependent var	-0.196296
Adjusted R-squared	0.584568	S.D. dependent var	22.56001
S.E. of regression	14.54083	Akaike info criterion	8.327752
Sum squared resid	4863.021	Schwarz criterion	8.519727
Log likelihood	-108.4246	Hannan-Quinn criter.	8.384836
F-statistic	13.19515	Durbin-Watson stat	1.863609
Prob(F-statistic)	0.000032		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال الجدول ان القاطع لا يختلف معنويا عن الصفر وعليه نمر للنموذج الموالي .

الجدول رقم (2–10) اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية(PP)D بدون القاطع وبدون اتجاه العام للسلسلة الزمنية لاسعار النفط

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.716841	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:12
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP(-1))	-1.445897	0.306539	-4.716841	0.0001
D(PP(-1),2)	0.476897	0.259794	1.835676	0.0788
D(PP(-2),2)	0.516717	0.182986	2.823815	0.0094

R-squared	0.623783	Mean dependent var	-0.196296
Adjusted R-squared	0.592431	S.D. dependent var	22.56001
S.E. of regression	14.40256	Akaike info criterion	8.277128
Sum squared resid	4978.409	Schwarz criterion	8.421110
Log likelihood	-108.7412	Hannan-Quinn criter.	8.319941
Durbin-Watson stat	1.852041		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

حيث يظهر من خلال القيمه الاحتماليه Prob = 0.000 انه اقل من0،05 وعليه نرفض فرضية وجود جذر الوحدوي عليه فان السلسلة D(PP) مستقرة وعليه نقول ان السلسله الزمنية لاسعار النفط متكاملة من درجة الاولى .

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDLللنفقات العامه في الجزائر واختبار علاقة التكامل المشترك ما بين اسعار النفط والانفاق العام للجزائر

بعد اختبارات الاستقرارية السابقة تبين ان السلسلتين الزمنيتين للنفقات العامة واسعار النفط وهو ما هي السماح بتطبيق نماذج ARDL في قياس أثر أسعار النفط على النفقات العامة .

من اجل ذلك نحاول تقدير اكثر ممكن من الصيغ والمفاضلة بينهما كما يلي :

الفرع الاول: المفاضلة بين صيغ ARDLللعلاقة المدروسة

الجدول يوضح افضل 20 صيغة مقدرة لعلاقة النفقات العامة باسعار النفط باستخدام ARDL .

الجدول رقم (2– 13)أفضل صيغ ARDL مقدرة للعلاقة المدروسة

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: DEP
Date: 05/19/22 Time: 00:18
Sample: 1989 2019
Included observations: 27

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
2	-372.652930	28.270587	28.702533	28.399027	0.989121	ARDL(4, 3)
3	-373.714527	28.275150	28.659102	28.389319	0.988850	ARDL(4, 2)
8	-375.132032	28.306076	28.642034	28.405974	0.988235	ARDL(3, 2)
1	-372.322844	28.320211	28.800150	28.462922	0.988759	ARDL(4, 4)
10	-377.475347	28.331507	28.571477	28.402863	0.987277	ARDL(3, 0)
5	-376.883343	28.361729	28.649693	28.447356	0.987243	ARDL(4, 0)
7	-375.126380	28.379732	28.763684	28.493901	0.987621	ARDL(3, 3)
4	-376.449063	28.403634	28.739592	28.503532	0.987029	ARDL(4, 1)
9	-377.471048	28.405263	28.693227	28.490890	0.986676	ARDL(3, 1)
6	-375.086131	28.450825	28.882770	28.579265	0.986972	ARDL(3, 4)
20	-388.944851	29.032952	29.176934	29.075765	0.972725	ARDL(1, 0)
15	-388.212313	29.052764	29.244740	29.109848	0.973042	ARDL(2, 0)
19	-388.885784	29.102651	29.294626	29.159735	0.971663	ARDL(1, 1)
14	-388.211578	29.126784	29.366753	29.198139	0.971818	ARDL(2, 1)
18	-388.814842	29.171470	29.411440	29.242825	0.970531	ARDL(1, 2)
13	-388.194616	29.199601	29.487565	29.285228	0.970514	ARDL(2, 2)
17	-388.764679	29.241828	29.529792	29.327455	0.969242	ARDL(1, 3)
12	-388.133852	29.269174	29.605132	29.369072	0.969178	ARDL(2, 3)
16	-388.666176	29.308606	29.644563	29.408503	0.967939	ARDL(1, 4)
11	-388.030679	29.335606	29.719558	29.449775	0.967803	ARDL(2, 4)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

يتم المفاضلة ما بين النماذج هنا من خلال معايير التفضيل AIC و DIC و HQ و LogL بالإضافة إلى معامل التحديد المصحح حيث يكون النموذج أحسن كل ما كانت معايير التفاضل أقلو عليه وجدنا الصيغة الأفضل (3 ; 4) ARDLو الذي سوف نقوم بتقديره في الخطوة القادمة .

الفرع الثاني: نتائج تقدير النموذج الافضل ARDL الممثل لعلاقة النفقات العامة بالأسعار النفط .

يظهر من خلال الجدول السابق ان معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للنفقات العامة بدلالة اسعار النفط تكتب بالشكل التالي :

stimation Command:
==========
ARDL DEP PP @

Estimation Equation:
==========
DEP = C(1)*DEP(-1) + C(2)*DEP(-2) + C(3)*DEP(-3) + C(4)*DEP(-4) + C(5)*PP + C(6)*PP(-1) + C(7)*PP(-2) + C(8)*PP(-3) + C(9)

Substituted Coefficients:
==========
DEP = 0.136881080735*DEP(-1) - 0.303580908397*DEP(-2) + 0.54273401596*DEP(-3) + 0.473173586716*DEP(-4) + 19846.2692725*PP + 1181.7792079*PP(-1) + 4433.26337449*PP(-2) + 7068.54554765*PP(-3) - 171353.820847

Cointegrating Equation:
D(DEP) = -0.150792224986*(DEP(-1) - (215726.35728074*PP(-1) - 1136357.13554173))

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

وعليه يظهر من خلال هذه المعادلة ان الانفاق يتأثر بقيمه 4 سنوات السابقة بينما يتأثر الانفاق بقيمة سعر النفط للفترة الحالية و قيم 3 سنوات سابقة بشكل إيجابي أي عندما يزيد سعر النفط يزيد الانفاق بشكل متفاوت كما يلي:

كل ما يزيد سعر النفط ب واحد دولار في السنة الحالية يزيد الانفاق في نفس السنة ب 19846 مليون سنتيم .

بنفس الطريقة يؤثر سعر النفط في السنه السابقة (PP-1) بتغير وحداوي للإنفاق 1181 مليون سنتيم .

كما يؤثر سعر النفط لسنتين سابقتين(PP-2) على الانفاق بتغير وحداوي 4433 مليون سنتيم .

كما يؤثر سعر النفط 3 سنوات السابقة(PP-3) على قيمة الانفاق الحالية 7068 مليون سنتيم .

يتضح من خلال الجدول الدلالة الإحصائية الكلية للمعادلة ARDL والقوة التفسيرية الإحصائية الكلية للمعادلات ب نسبة 69 %

الفرعالثالث: اختبار علاقة التكامل المشترك ما بين اسعار النفط والانفاق العام للجزائر

في هذا الجانب نحاول اختبار وجود علاقة توازنية على المدى الطويل لمتغيرات الدراسة في الجزائر قبل ذلك لابد من مرور على الاختبارات الإحصائية الخاصة لل ARDL كشرط لتطبيق التكامل المشترك .

الفرع الاول: اختبارات التشخيص البواقي.

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

نستخدم لاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي اختبار Breusch -Godfrey الذي يعتمد على إحصائية مضاعف لاغرانج LM أو إحصائية فيشر، وللتأكد من ذلك نضع الفرضيات التالية:

-الفرضية الصفرية: عدم وجود ارتباط ذاتي؛

-الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي.

الجدول رقم (2 – 14)نتائج اختبار Breusch –Godfrey للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.112736	Prob. F(2,16)	0.1534
Obs*R-squared	5.640794	Prob. Chi-Square(2)	0.0596

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من القيم الاحتمالية الاختبار لمضاعف لاغرونش Prob=0.0596وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- اختبار فرضيه تجانس تباين الاخطاء

نستعمل لهذا الغرض اختبار ARCH في اختبار فرضية ثبات تباين الأخطاء المقدرة(Heteroskedasticity)، نضع فرضيات الاختبار كالآتي:

-الفرضية الصفرية: ثبات تباين الأخطاء؛

-الفرضية البدلية: عدم ثبات التباين.

الجدول الرقم (2-15) نتائج اختبار Arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.003486	Prob. F(1,24)	0.3265
Obs*R-squared	1.043480	Prob. Chi-Square(1)	0.3070

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.81E+10	1.91E+10	2.521592	0.0187
RESID^2(-1)	0.208157	0.207795	1.001741	0.3265

R-squared	0.040134	Mean dependent var	5.90E+10
Adjusted R-squared	0.000139	S.D. dependent var	7.99E+10
S.E. of regression	7.99E+10	Akaike info criterion	53.11913
Sum squared resid	1.53E+23	Schwarz criterion	53.21591
Log likelihood	-688.5487	Hannan-Quinn criter.	53.14700
F-statistic	1.003486	Durbin-Watson stat	1.987553
Prob(F-statistic)	0.326462		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

القيمة الاحتمالية لمضاعف لا غرونج تساوي 0.3070 =Proop أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية تجانس تباين الاخطاء المقدرة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستعمل لاختبار ان الأخطاء تتوزع طبيعيا اختبار Jarque-Bera حيث نضع الفرضيات التالية:

-الفرضية الصفرية: الأخطاء تتوزع طبيعيا؛

-الفرضية البديلة: الأخطاء لا تتوزع طبيعيا.

نتائج هذا الاختبار يوضحها الشكل (2- 1) التالي:

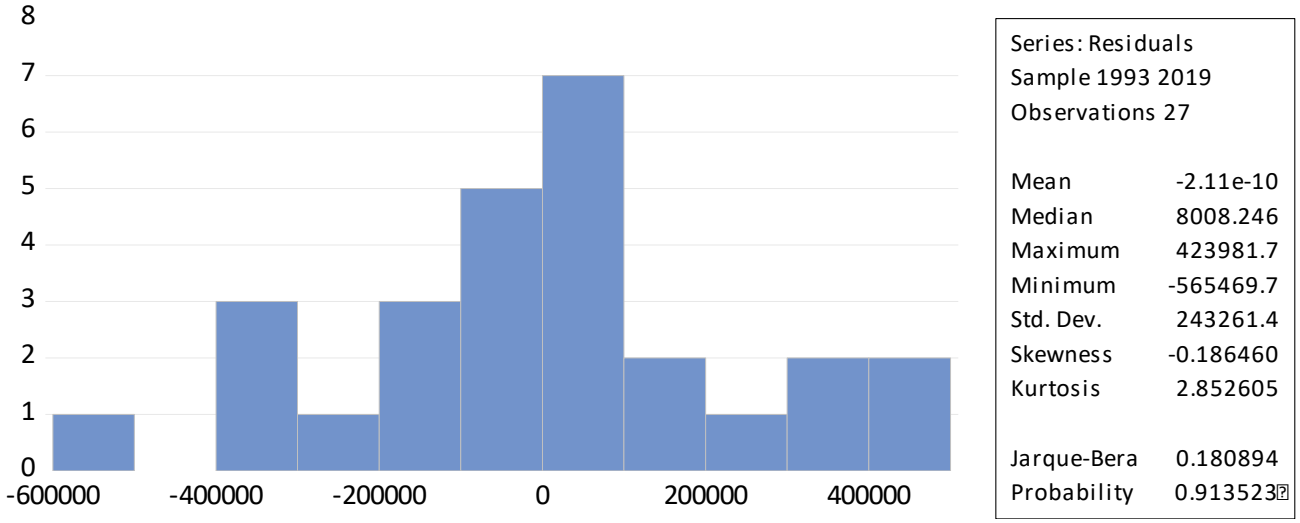

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-BeraProop=0.9135 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية توزيع الطبيعي للبواقي.

من خلال نتائج السابقة يظهر الصيغة المقدرة لبرامج ARDL يمكن استخدامها لكشف علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل ما بين اسعار النفط والنفقات العامة .

الفرع الثاني: اختبار الحدود F-bounds test لتكامل المشترك ما بين النفقات العامة واسعار النفط

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل نستعين باختبار Bound test، والذي يستعين بإحصائية فيشر ومقارنته بالحدود الحرجةcritical bounds المقترحة:

-الحد الأدنى Lower Critical Bound(LCB): الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)؛

-الحد الأعلى Upper Critical Bound (UCB): الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1).

ويتم اختبار الفرضية الصفرية من خلال معرفة أين تقع إحصائية فيشر من بين المجالات الثلاثة.

الجدول (2– 16): اختبار الحدودbound test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DEP)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/19/22 Time: 00:28
Sample: 1989 2019
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-171353.8	122603.9	-1.397622	0.1792
DEP(-1)*	-0.150792	0.054939	-2.744739	0.0133
PP(-1)	32529.86	7579.528	4.291805	0.0004
D(DEP(-1))	-0.712327	0.221526	-3.215549	0.0048
D(DEP(-2))	-1.015908	0.171453	-5.925269	0.0000
D(DEP(-3))	-0.473174	0.248716	-1.902467	0.0732
D(PP)	19846.27	4166.024	4.763840	0.0002
D(PP(-1))	-11501.81	4791.582	-2.400420	0.0274
D(PP(-2))	-7068.546	5824.880	-1.213509	0.2406

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	215726.4	42359.01	5.092810	0.0001
C	-1136357.	776751.4	-1.462961	0.1607

EC = DEP - (215726.3573*PP - 1136357.1355)

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.615797	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	27			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من عداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

لدينا من خلال الجدول ان القيمة المحسوبة لF-stustic=9.61 بينما الحد الادنى لاختبار الذي يفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاصلية بأخذ n=30 ودرجة المعنوية 5% 4.09 واما الحد الاعلى الذي يعترض المتغيرات مكاملة 4.66 وعليه فإن القيمة المحسوبة اكبر من الحد الاعلى وعليه نقبل فرضية وجود علاقة توازنية تكاملية في الاجل الطويل ما بين النفقات واسعار النفط.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات في الأجلين

يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM من انجع النماذج لتمثيل العلاقة التوازنية طويلة المدى مع العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يساعدنا على نمذجة التعديلات التي تقودنا الى حالة التوازن في الأجل الطويل والتي اثبتها اختبار الحدود.

الجدول رقم (2 – 17) تقدير العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	215726.4	42359.01	5.092810	0.0001
C	-1136357.	776751.4	-1.462961	0.1607
EC = DEP - (215726.3573*PP - 1136357.1355)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان علاقة الانفاق بأسعار النفط تؤول نحو العلاقة الموضحة اعلاه بحيث يؤثر سعر النفط بشكل ايجابي في حالة زيادة 1دولار للبرميل فإن النفقات تزيد ب 215726.4 مليون ومن خلال هذه العلاقة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ التالي:

الجدول رقم (2 –18) تقديرنموذج تصحيح الخطأ في الاجل القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DEP)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/19/22 Time: 00:33
Sample: 1989 2019
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.712327	0.209868	-3.394160	0.0032
D(DEP(-2))	-1.015908	0.162181	-6.264027	0.0000
D(DEP(-3))	-0.473174	0.232511	-2.035061	0.0568
D(PP)	19846.27	3668.103	5.410499	0.0000
D(PP(-1))	-11501.81	3954.946	-2.908209	0.0094
D(PP(-2))	-7068.546	4680.053	-1.510356	0.1483
CointEq(-1)*	-0.150792	0.026635	-5.661506	0.0000

R-squared	0.762562	Mean dependent var	301372.9
Adjusted R-squared	0.691330	S.D. dependent var	499226.7
S.E. of regression	277360.7	Akaike info criterion	28.12244
Sum squared resid	1.54E+12	Schwarz criterion	28.45840
Log likelihood	-372.6529	Hannan-Quinn criter.	28.22234
Durbin-Watson stat	2.056975		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية EViews.12

يبين الجدول اعلاه علاقة سعر النفط بالنفقات العامة في الاجل القصير وآلية تصحيح الإختلالات في ذلك الاجل بحيث يتضح من خلال آخر معامل مقدر في النموذج معامل تصحيح الخطأ (0.150792 -)

اي عند زيادة قيمة النفقات عند قيمتها التوازنية التي يحددها سعر النفط في الفترة (T-1) فان معامل تصحيح الخطأ يعمل على تخفيض هذا الانحراف بنسبة 15% الى مستوى التوازن في الفترة الموالية (T)لدينا انه من اجل تحققه من هذه الآلية يجب أن يكون هذل المعامل مقدرة بالإشارة سالبة وله دلالة إحصائية وهو ما يتحقق من خلال النتائج اعلاه .

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر أسعار النفط على النفقات العامة حيث عرض المبحث الاول تطور اسعار النفط و النفقات العامة خلال الفترة المدروسة و المنهجية المتبعة في تحليل تطورها، اما في المبحث الثاني فقد قمنا بقياس الأثر بين المتغيرات حيث يتبين من نتائج التحليل الاحصائي والقياسي ما يلي:

- تشير نتائج اختبار الحدود الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العامة و أسعار النفط .
- يتأثر الإنفاق العام بقيمة سعر النفط للفترة الحالية و قيم 3 سنوات سابقة بشكل إيجابي .
- عندما يزيد سعر النفط ب واحد دولار للبرميل في السنة الحالية يزيد الانفاق في نفس السنة 1989 مليون سنتيم .

خاتمـة

لقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر، باستخدام أسلوب إحصائي حديث يتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ونماذجها للإجابة على الإشكالية و التحقق من الفرضيات، وقد تطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تعرض الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لأهم المفاهيم بأسعار النفط والنفقات العامة، ثم أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع؛ بينما الفصل الثاني تمثل في صياغة النموذج الذي يفسر الإنفاق العام للجزائر بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1989-2019، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة :

- أظهرت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العامة وأسعار النفط.
- يتأثر الإنفاق العام بقيمة سعر النفط الحالية وقيم ثلاث سنوات سابقة بشكل ايجابي.
- كل زيادة في سعر النفط بواحد دولار للبرميل للسنة الحالية يقابلها زيادة الانفاق ب19846 مليون سنتيم.
- يؤثر سعر النفط لسنة السابقة (PP -1) بتغيير وحدوي للإنفاق 1181 مليون سنتيم.
- يؤثر سعر النفط ل3 سنوات سابقة (PP -3) على النفقات الحالية 7068 مليون سنتيم.
- يتضح من الدلالة الإحصائية الكلية لمعادلة ARDL قوة التفسيير للمعادلة بنسبة 69% .

اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأول و المتمثلة في" طبيعة العلاقة بين الانفاق العام و أسعار النفط في الجزائر في الأجل القصير"، تم اثباتها من خلال نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بما أن معامل تصحيح الخطأ مقدرة بالإشارة سالبة أي نقبل الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية و التي تمثلت في " توجد دلالة احصائية بين النفط و النفقات العامة في الجزائر "، تم اثباتها من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير حيث أن معامل التحديد يفسر لنا % 76 من النموذج المقدر و توجد دلالة احصائية لمعامل تصحيح الخطأ .

بالنسبة للفرضية الثالثة و التي تتمثل في" توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام و أسعار النفط في الجزائر"، تم اثباتها من خلال نتائج إختبار الحدود لعلاقة أسعار النفط و النفقات العامة أي نقبل الفرضية.

توصيات الدراسة:

- يجب تنوع إيردات الصادرات خارج النفط ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، و ترشيد نفقات الدولة و ترسيخ مبادئ تسيير أكثر فعالية و مرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي حقيقي .
- ضرورة التقيد بضبط الموازنة و ترشيد النفقات العامة و البحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو. وان الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العامة التي تعتمد بدورها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية و الخارجية .
- بما أن الطفرات النفطية و استمرار ارتفاع أسعار النفط غير مضمونة مستقبلا، فان من الضرورة القصوى بالنسبة للجزائر أن تستفيد من هذه الفرص التاريخية لاستقطاب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي و محاولة الاستغلال الراشد للمداخيل البترولية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي أموال مجمدة، كما انه يتعين على الجزائر الخروج تدريجيا من الريع النفطي .

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر، وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، نظرا لإتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة .

- أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر .
- أثر تقلبات أسعار النفط على الايرادات العامة في الجزائر .
- النفقات العامة في الجزائر و مرحلة ما بعد البترول.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

الكتب :

- احمد زهير شامية ،" المالية العامة "، دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن، 1997.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، " مبادئ المالية العامة "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر ابو دوح، " مبادئ المالية العامة "، الدار الجامعية، الإسكندارية، 2006 .
- حسن سيد أبو العينين،"الموارد الاقتصادية"،دار الثقافة الجامعة للطبع و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1979.
- حسن مصطفى حسين، " المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ،1987 .
- حسين عبد الله ، " مستقبل النفط العربي مركز الدراسات الوحدة العربية "،الطبعة 1 ،بيروت ،2006 .
- حمدي احمد العناني ،"اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق "، الدار اللبنانية، القاهرة، 1992 .
- خالد امين عبد الله، " محاسبه النفط "، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، 2020 ..
- رفعت المحجوب ،"المالية العامة "، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ،1990 .
- سوزي عدلي ناشد،"الوجيز في المالية العامة "،دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000 .
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 .
- صباح نعوش، "الى اين اسعار النفط"، مجله اخبار النفط والصناعة ، الامارات العربية المتحدة ،اكتوبر،2000 .
- عادل احمد حشيش ،"اساسيات المالية العامة " دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت، 1992.
- عبد الغفور ابراهيم احمد ،" مبادئ الاقتصاد و المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013.
- عبد الكريم صادق بركات، "الاقتصاد المالي "، جامعة دمشق، سوريا، 1992 – 1993 .
- عبد المنعم فوزي، " المالية العامة و السياسة المالية " ،دار النشر العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1972 .
- محرزي محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة "، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 .
- محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 .
- محمد أزهر السماك،"اقتصاديات النفط"،الطبعة الأولى،دار الكتب للطباعة و النشر،1981.
- محمد جمال ذنيبات، " المالية العامة و التشريع المالي "، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 .

- محمد طاقة، هدى المغزاوي ،"اقتصاديات المالية العامة "، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

- محمود حسين الوادي ،" مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2010،الأردن.

- مصطفى حسين سلمان، " المالية العامة "، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ،1990.

- نواف الرومي، "منظمه الاوبك واسعار النفط العربي الخام "، دار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلام ، ليبيا، 2000 .

- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992 .

المذكرات:

– اميرة ادريس، " تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980 – 2014 "، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد بتلمسان، 2016 .

- بوجمعة قويدري قويشيح، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رساله ماجستير غير منشوره، كليه العلوم الاقتصادية، جامعه حسيبة بن بوعلي، شلف ، 2009 .

– بوعوينه مولود، "العلاقة بين السعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر "، رساله ماجستير غير منشوره، كليه العلوم الاقتصادية جامعه الجزائر، 2009.

- جمعه رضوان، " تطور اسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حاله الجزائر (1970 – 2014) " ، رساله ماجستير غير منشوره، كليه العلوم الاقتصادية، جامعه الجزائر، 2006 ، صفحه 35 .

- رحمان امل، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، اطروح الدكتورة علوم الاقتصادية، جامعه قصدي مرباح، ورقلة، 2013 .

– السعيد هتهات، " النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990 – 2020 "، أطروحة دكتورة علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة ورقلة، الجزائر، 2021 .

- سهام شباب، " تاثير اسعار النفط على الموازنة العامة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980–2016 "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد بتلمسان، 2019 .

- شيماء ثامر، منى بوسكرة، "اثر تقلبات اسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر دراسة تحليليه للفترة ما بين (2001- 2016) "، مذكره ماستر، علوم اقتصاديه، جامعه محمد بوضياف المسيلة، 2018 .

- عليوة سامي، محيرش فاتح، " أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة – دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000 – 2019) "، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020 .

- قابوش لبني، " أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام دراسة قباسية خلال الفترة (1990- 2013) "، مذكرة ماستر أكادمي، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015 .

- لحسن نور الدين، صديقي محمد، " أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة بالجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980 – 2020 "، مذكرة مكملة لنييل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، 2021 .

- نبيل بوفلح، دور الصندوق السياسي في تمويل الاقتصاديات الدول النفطية، اطروح الدكتورة في علوم التسيير، جامعه الجزائر 3، 2001 .

المقالات العلمية :

- بلعباس عز الدين بسيسة ،رشيد بوعافية ،" أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017 "، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة جلفة- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020.

– بوالكور نور الدين، صوفان العيد، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2016) "، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 02، ديسمبر 2017 .

- بوالي شعور شريفه، اثر التقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجله البحث الاقتصادي، جامعه عنابه- الجزائر، العدد 05، 2016 .

- حيدر حسين ال طعمة هاني مالك عطشان، " النفط وانماط الانفاق العام في الاقتصاديات الريعية (دراسة حالة العراق) "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع، العدد20، جامعة الانبار بالعراق، 2017 .

- دقيش جمال، جعفر هني محمد، اثر تقلبات اسعار النفط في الجزائر دراسة قياسيه باستخدام نموذج؛ مجله الاستراتيجية والتنمية جامعه غليزان الجزائر مجلد 09، عدد 03، 2019 .

- عبد الفتاح دندي، " تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط و التغون العربي، المجلد 34،العدد125،2008 .

- قصابي شعبان، بلعباس رابح، اثر تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسيه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة 2000- 2018 ، مجله الاستراتيجية والتنمية، جامعه المسيلة – الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2020.

اللغة الأجنبية :

- Khelifisamaiya&beddarachoui، The implication of oil price fluctuations on the proceeds of the Algeria revenue control fund (2000-2018)، Al-riyada for business economics Journal ، vol 07-N 03 /2021.

- LachehebMiloud&Sirag Abdalla ، Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach، topics in middle eastem and African economies ، Vol 18 ، N 2، 2016

- Mokhtari Adel &BenelbarM'hamed، A Standard Study Of The Effect Of Oil Price Fluctuations On Some Macroeconomic Variables Using The Svar Methodology For The Period (1980-2018) Vol 7 ، N1 .

المواقع الإلكترونية:

- www.dgpp-mf.gov.dz

- www.ons.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): المؤشرات الاحصائية الوصفية

	PP	DEP
Mean	45.78258	3184010.
Median	36.05000	1891769.
Maximum	112.9200	8557200.
Minimum	12.28000	124500.0
Std. Dev.	30.41814	2855371.
Skewness	0.713132	0.586633
Kurtosis	2.280048	1.759101
Jarque-Bera	3.297053	3.766994
Probability	0.192333	0.152057
Sum	1419.260	98704303
Sum Sq. Dev.	27757.90	2.45E+14
Observations	31	31

الملحق (2): نتائج اختبار ADF بوجود القاطع للسلسلة الزمنية الانفاق العام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.967190	0.9951
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:01
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	0.031547	0.032617	0.967190	0.3417
C	186295.6	131231.8	1.419591	0.1668

R-squared	0.032329	Mean dependent var	281090.0
Adjusted R-squared	-0.002231	S.D. dependent var	477457.0
S.E. of regression	477989.3	Akaike info criterion	29.05690
Sum squared resid	6.40E+12	Schwarz criterion	29.15032
Log likelihood	-433.8536	Hannan-Quinn criter.	29.08679
F-statistic	0.935456	Durbin-Watson stat	2.193520
Prob(F-statistic)	0.341730		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

الملحق رقم (3): نتائج اختبار ADF بدون القاطع و بدون اتجاه العام للسلسلة الزمنية النفقات العامة

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.996753	0.9988
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:02
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	0.066127	0.022066	2.996753	0.0055

R-squared	-0.037317	Mean dependent var	281090.0
Adjusted R-squared	-0.037317	S.D. dependent var	477457.0
S.E. of regression	486284.1	Akaike info criterion	29.05974
Sum squared resid	6.86E+12	Schwarz criterion	29.10645
Log likelihood	-434.8961	Hannan-Quinn criter.	29.07468
Durbin-Watson stat	2.115512		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

الملحق رقم (4): نتائج اختبار بعد إجراء الفرق الأول في حالة وجود القاطع للسلسلة الزمنية للنفقات العامة

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.151137	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:03
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.447452	0.280997	-5.151137	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.350583	0.191225	1.833351	0.0787
C	413922.7	116676.1	3.547621	0.0016

R-squared	0.581184	Mean dependent var	26975.32
Adjusted R-squared	0.547678	S.D. dependent var	709514.2
S.E. of regression	477182.7	Akaike info criterion	29.09014
Sum squared resid	5.69E+12	Schwarz criterion	29.23288
Log likelihood	-404.2620	Hannan-Quinn criter.	29.13378
F-statistic	17.34603	Durbin-Watson stat	1.719890
Prob(F-statistic)	0.000019		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

الملحق رقم (5): نتائج إختبار بعد اجراء الفرق الأول في حالة بدون القاطع و بدون اتجاه العام للسلسلة الزمنية لنفقات العامة

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.604341	0.4458
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 00:04
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.154879	0.256278	-0.604341	0.5518
D(DEP(-1),2)	-0.917331	0.283970	-3.230377	0.0038
D(DEP(-2),2)	-1.005367	0.232050	-4.332539	0.0003
D(DEP(-3),2)	-0.518828	0.208765	-2.485227	0.0210

R-squared	0.667018	Mean dependent var	29785.12
Adjusted R-squared	0.621612	S.D. dependent var	736176.3
S.E. of regression	452846.1	Akaike info criterion	29.02513
Sum squared resid	4.51E+12	Schwarz criterion	29.21868
Log likelihood	-373.3267	Hannan-Quinn criter.	29.08087
Durbin-Watson stat	2.019777		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

الملحق رقم (6): نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة

Dependent Variable: DEP
Method: ARDL
Date: 05/19/22 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEP(-1)	0.136881	0.252366	0.542391	0.5942
DEP(-2)	-0.303581	0.188977	-1.606445	0.1256
DEP(-3)	0.542734	0.204385	2.655445	0.0161
DEP(-4)	0.473174	0.248716	1.902467	0.0732
PP	19846.27	4166.024	4.763840	0.0002
PP(-1)	1181.779	6709.517	0.176135	0.8622
PP(-2)	4433.263	5900.416	0.751348	0.4622
PP(-3)	7068.546	5824.880	1.213509	0.2406
C	-171353.8	122603.9	-1.397622	0.1792

R-squared	0.992468	Mean dependent var	3622632.
Adjusted R-squared	0.989121	S.D. dependent var	2803024.
S.E. of regression	292363.9	Akaike info criterion	28.27059
Sum squared resid	1.54E+12	Schwarz criterion	28.70253
Log likelihood	-372.6529	Hannan-Quinn criter.	28.39903
F-statistic	296.4874	Durbin-Watson stat	2.056975
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews